شكاوى الملتزمين في مصر خلال العصر البطلمي

أحمد محروس إسماعيل

مدرس التاريخ اليوناني والروماني، كلية الآداب، جامعة الفيوم، مصر

ami02@fayoum.edu.eg

الملخص: انتهج ملوك البطالمة مبدأ الاحتكار في كثير من المعاملات الاقتصادية، وباعوا كثير من السلع لملتزمين في مزادات علنية مقابل أعلى سعر، ولكن تعرض هؤلاء الملتزمين لبعض الاعتداءات من قبل السكان، فرفعوا شكواهم إلى مسئولي الحكومة لاسترداد حقوقهم، وتتناول هذه الدراسة شكاوى الملتزمين خلال العصر البطلمي، من حيث الشكل، والمجالات التي تناولاتها هذه الشكاوى مثل الزيت والجعة وجمع الضرائب وصيد الطيور البرية وبيع الورق الملكي والجلود والكتان وتجارة الملابس وتجارة اللحوم، وموقف الدولة من هذه الشكاوى، سواء بسن القوانين، وتحديد الموظفين المختصين بتلقى الشكاوى والبت فيها، والعقوبات المفروضة على المعتدين. وأخيرًا الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه الشكاوى، وما تعكسه من آثار على الدولة والأفراد.

الكلمات الدالة: شكاوى – الملتزمون – الاحتكار – البطالمة – اقتصاد.

Complaints of the Obligors in Egypt during the Ptolemaic Era

Ahmed Mahrous Ismail

Lecturer of Greaco-Roman History, Faculty of Arts - Fayoum University, Egypt

ami02@fayoum.edu.eg

Abstract: The Ptolemaic kings adopted the principle of monopoly in many economic transactions, and sold many goods to obligors in public auctions for the highest price, However, these obligors were subjected to some attacks by the population, Therefore, they submitted complaints to government officials to recover their rights. This study deals with the complaints of the adherents during the Ptolemaic era, in terms of form, and the areas covered by these complaints such as oil, beer, tax collection, hunting wild birds, selling royal paper, leather, linen, clothing trade, and meat trade. The study then deals with the state's position to these complaints, whether through the enactment of laws or the identification of officials specialized in receiving and deciding on complaints, and the penalties imposed on the aggressors. Finally, it also handles the social and the economic dimensions of these complaints, and the effects they reflect on the state and the individuals.

Keywords: Complaints - Obligors - Monopoly – Ptolemaic – economy.

انتهج ملوك البطالمة سياسة اقتصادية قائمة على إحكام قبضة الدولة على المقدرات الزراعية والصناعية والتجارية، وسنوا القوانين ووضعوا النظم التي تكلف لهم تحقيق هذه الغاية، وكان نظام الاحتكار من أهم تلك النظم التي طبقها البطالمة على كثير من أوجه النشاط الاقتصادي في مصر، ورغم محاولة البطالمة تطبيق نظام الاحتكار وتنظيمه بشكل دقيق، إلا إنه تعرض في بعض الأحيان للاعتداء من قبل بعض السكان الذين لم يلتزموا بتطبيق القوانين المنظمة له، مما حدا بالملتزمين الذين حصلوا على امتياز السلع المحتكرة سواء كان احتكارًا كليًّا أو جزئيًّا إلى تقديم الشكاوى والالتماسات لموظفي الدولة بكافة مستوياتهم لاستعادة حقوقهم المهدرة نتيجة هذا الاعتداء.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تعرضت لنظام الاحتكار في مصر خلال العصر البطلمي[١]، إلا إن معظمها ركز على القوانين التي وضعتها الدولة لتنظيم احتكار السلع المختلفة، والإجراءات التي اتخذتها لضمان حقوقها، وتحديد الموظفين المسئولين عن الإشراف على هذا الاحتكار، ودور كل منهم في هذا النظام، لكن أغفلت معظم هذه الدراسات موضوع الاعتداء على هذه حقوق الملتزمين وشكاواهم نتيجة هذا الاعتداء، إلا في جانب واحد وهو العقوبات التي فرضتها الدولة على المعتدين على السلع المحتكرة في ضوء القوانين التي وضعتها الدولة، خاصة قوانين الدخل التي سنها بطلميوس الثاني فيلادلفوس، بينما ستحاول هذه الدراسة تناول الشكاوى التي تقدم بها الملتزمون الذين تعرضوا للاعتداء من قبل بعض السكان في مجال التزامهم، من خلال دراسة هذه الشكاوى من حيث الشكل، فضلًا عن أهم المجالات التي تناولتها هذه الشكاوى من خلال دراسة الحالات الفردية في كل مجال، وموقف الدولة من هذه الشكاوى، وصولًا لاستنتاج أسباب هذه الشكاوى من الملتزمين، والآثار المترتبة عليها سواء على الدولة أو الأفراد، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه الشكاوى.

شكاوي الملتزمين:

كان الملتزمون هم أكثر المتضررين من الاعتداء على الاحتكارات الحكومية، فقد تعاقدوا مع الحكومة علي حق التزام معين لتحقيق مكاسب مشتركة للطرفين، غير إن تلك الاعتداءات عادت عليهم بالسلب والخسارة، خاصة إن

---

[١] من أهم الدراسات التي تناولت نظام الاحتكار بشكل عام في مصر خلال العصر البطلمي:

Fritz Heichelheim, "Monopole", ***RE*** 16,1(1933): 147-199; Andreades A., "De L'origine des monopolies Ptolemaiques", ***Melanges Maspero*** 2(1934): 289-295; Claire Préaux, *L'économie royale des Lagides*, (Brussels: Édition de la Fondation égyptologique reine Élisabeth, 1939); Michael Rostovtzeff, *The Social and Economic History of the Hellenistic World*, (Oxford: Clarendon Press, 1941); Claire Préaux, "Sur les origines des monopoles Lagides", ***CdE*** 29(1954): 312-327; Jean Bingen, *Le Papyrus Revenue Laws: Tradition grecque et adaptation hellénistique* (Opladen: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 1978); Mark Depauw, "Controlling the Perfume Monopoly. A Demotic letter in Macquarie referring to a proxy in Duke", ***ZPE*** 171(2009): 201-208; Zosia Archibald, John Davies and Vincent Gabrielsen, *The Economies of Hellenistic Societies, Third to First Centuries BC*, (Oxford: Oxford University Press, 2011); Werner Huß, *Die Wirtschaft Ägyptens in hellenistischer Zeit*, (München: C.H.Beck, 2012); Brian Paul Muhs, *The Ancient Egyptian Economy 3000–30 BCE*, (Cambridge: Cambridge University Press, 2016), 211-252;

إبراهيم نصحي، *تاريخ مصر في عصر البطالمة*، ج٣ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٨).

الإدارة البطلمية كانت تضمن الحصول على حقها في بداية عقد الالتزام، لذا تقدم هؤلاء الملتزمون المتضررون بالشكاوى[١] للمسئولين لاستعادة حقوقهم التي تعاقدوا عليها مع الدولة.

وقد تشابهت معظم شكاوى الملتزمين من حيث الشكل والصيغة[٢]، حيث تضمنت بعض البنود الرئسية؛ مثل البداية بتحديد الموظف الحكومي الذي تقدم إليه الشكوى، وإن اختلف هذا الموظف من شكوى لأخرى، ثم اسم المشتكي وموطنه، وبيان السلعة التي تعاقد عليها مع الدولة أو حق الالتزام الذي حصل عليه، وتوضيح حجم الضرر الذي لحق به نتيجة الاعتداء على التزامه، والقيمة المادية لهذا الضرر، وعادة ما يذكر المشتكي اسم الشخص أو الأشخاص الذين اعتدوا عليه، وذكر الشهود الذين عاينوا الواقعة إن كان هناك شهود عليها، وأخيرًا تحديد طلباته من هذا الموظف سواء بالقبض على المعتدين وتقديمهم للمحاكمة، أو إلزامهم بدفع غرامة معينة وتعويض عن خسارته. ويمكن حصر هذه الشكاوى في الجدول التالي:

الوثيقة	التاريخ	المكان	اسم الملتزم	مجال الشكوى
P.Hib. I, 59	٢٤٥[٣]	إقليم أوكسيرينخوس	؟	تجارة الزيت
SB. X, 10260	٢٣٨-٢٣٧	إقليم هيراكليوبوليس	سوكونوبيس بن باثو(...)	تحصيل ضريبة الجعة
SB. XVI, 12671[٤]	٢٣٦ أو ٢١١	قرية أوكسيرنخا	؟	تجارة الزيت
P. Köln. VI, 261	٢١٣	قسم بوليمون بإقليم أرسينوي	بيتويس بن مانريس	تجارة الزيت
P. Sorbonne inv. 391	القرن الثالث	إقليم ارسينوي	ماريس	تجارة الزيت
P. Duke inv. 676	١٩٦-١٩٥	قرية أرسينوي بإقليم أرسينوي	أبوللودوتوس وديونيسيوس	تحصيل ضريبة الأزهار

[١] من أهم الدراسات التي تناولت الشكاوى والالتماسات بشكل عام في مصر خلال العصر البطلمي:

Octave Guéraud, *ΕΝΤΕΥΞΕΙΣ: requêtes et plaintes adressées au roi d'Égypte au IIIe siècle avant J.C.*, (Cairo: IFAO, 1931); Marcel Hombert and Claire Préaux, "Recherches sur le prosaggelma à l'époque ptolémaïque", ***CdE*** 17(1942): 259-286; Anna Di Bitonto, "Le petizioni al re: Studio sul formulario", ***Aegyptus*** 47, no. 1/2(1967): 5-57; -, "Le petizioni ai funzionari nel periodo tolemaico: Studio Sul Formulario", ***Aegyptus*** 48, no. 1/4(1968): 53-107; -, "Frammenti di petizioni del periodo tolemaico", ***Aegyptus*** 56, no. 1/4(1976): 109-143; Joachim Hengstl, "Petita in Petitionen gräko-ägyptischer Papyri", in: Gerhard Thür & Vélissaropoulos-Karakostas (eds.), Symposion 1995: Vorträge zur griechischen und hellenistischen Rechtsgeschichte, (Akten der Gesellschaft für Griechische und Hellenistische Rechtsgeschichte Bd. 11), (Cologne: 1997), 265-289; Gert Baetens, "Demotic petitioning", ***JJP*** 44(2014): 29-69; -, "Some Corrections to Ptolemaic Petitions and Related Documents', ***BASP*** 53(2016): 283-293 -, A Survey of Petitions and Related Documents from Ptolemaic Egypt, (Leuven: Trismegistos, 2020).

[٢] عن شكل وصيغة الشكاوي انظر:

Di Bitonto, "Le petizioni ai funzionari nel periodo tolemaico: Studio Sul Formulario", 53-107; John Lee White, *The Form and Structure of the Official Petition*, (Missoula: Society of Biblical Literature, 1972); Baetens, *A Survey of Petitions*.

[٣] لما كانت الدراسة في العصر البطلمي فقط فكل التواريخ الواردة بها قبل الميلاد

[٤] الوثيقة عبارة عن شكوى من شخص قام ابنه بالتبليغ عن بعض مهربي الزيت فقاموا بقتله، ومن المرجح أن المشتكي أو ابنه كانوا من ملتزمي بيع الزيت ولكن دون تأكيد.

الوثيقة	التاريخ	المكان	اسم الملتزم	مجال الشكوى
P. Mich. XII, 778	١٩٣-١٩٢	قرية موخيس بإقليم أرسينوي	بيتمينيس	تجارة الجعة
P. Mich. XII, 779	١٩٢	قرية موخيس بإقليم أرسينوي	بيتمينيس	تجارة الجعة
P. Erasm. I, 5	١٨٤ أو ١٦٠	إقليم أرسينوي	؟؟	تحصيل ضريبة الملابس
BGU. VI, 1252	منتصف القرن الثاني	قرية يوهيمريا بإقليم أرسينوي	؟	صيد الطيور البرية
P. Vindob. G 60501	منتصف القرن الثاني	إقليم أرسينوي	بيب...يس بن ب...كيس	تجارة الزيت
P. Tebt. III, 709	١٥٩	قرية تالي بإقليم أرسينوي	سوكنوبيس	تجاة الورق لملكي
P.Phrur. Diosk. 5	١٤٦	إقليم هيراكليوبوليس	من ياسون و بيتالوس	تجارة الجلود
P. Tebt. III, 733	١٤٣-١٤٢	قرية تبتونيس بإقليم أرسينوي	مستاسوتميس	بيع الملابس
P. Oxyrhyncha. 24	١٤٧ أو ١٣٦	قرية أوكسيرنخا بإقليم أرسينوي	؟	تجارة الزيت
P. Tebt. I, 39	١١٤	قرية كيركيوسيريس بإقليم أرسينوي	أبوللودوروس	تجارة الزيت
P. Tebt. I, 1094	١١٤-١١٣	قرية كيركيوسيريس بإقليم أرسينوي	أبوللودوروس	تجارة الزيت
P. Tebt. I, 38	١١٣	قرية كيركيوسيريس بإقليم أرسينوي	أبوللودوروس	تجارة الزيت
P. Hoogendijk. 17	١١٣	قرية كيركيوسيريس بإقليم أرسينوي	أبوللودوروس	تجارة الزيت
P. Giss. Univ. I, 2	القرن الثاني	قرية يوهميريا بإقليم أرسينوي	أريستارخوس بن أريستارخوس	تجارة اللحوم
P. Rainer Cent. 51	القرن الأول	قرية سيستيس بأحد أقاليم الدلتا	؟؟	صناعة الكتان

جدول رقم (١) وثائق شكاوى الملتزمين في العصر البطلمي

يتضح من الجدول السابق وجود واحد وعشرين شكوى من المتلزمين خلال العصر البطلمي، ويتضح أيضًا انتشار الشكاوى خلال القرون الثلاثة التي حكم فيها البطالمة مصر، وإن كان من الملاحظ عدم وجود أي حالات حتى الآن من عصر بطلميوس الأول والثاني، ووجود شكوتين فقط من عصر بطلميوس الثالث، ويبدو هذا الأمر منطقيًا مع قوة الإدارة البطلمية خلال فترات حكم الملوك الثلاثة الأوائل، وفرض سيطرتهم وهيمنتهم بالقوة على كافة

مناحي الحياة الاقتصادية في مصر، واستباب الأمن إلى حد كبير خلال تلك الفترة، ولكن مع ضعف دولة البطالمة بعد تولي بطليموس الرابع الحكم زادت هذه الشكاوى مع عدم الاستقرار السياسي، خاصة بعد معركة رفح عام ٢١٧ ق.م واشتراك المصريين في هذه المعركة، وبداية حالات التمرد والثورة على طريقة إدارة البطالمة للدولة، وهو ما تمثل في العديد من ثورات المصريين حتى سقوط دولة البطالمة على يد الرومان[١]. ويتضح تأثير هذه الثورات على ضعف قبضة الإداراة البطلمية علي الاحتكارات الحكومية وكثرة حالات الاعتداء عليها، وعدم الاستقرار الأمني، وهو ما يظهر جليًّا في كثرة شكاوى الملتزمين خاصة خلال القرن الثاني قبل الميلاد، مع وجود شكوى واحدة تعود للقرن الأول، وربما يرجع ذلك لقلة البردي المكتشف من هذا القرن.

وإذا كانت معظم الشكاوى تعود زمنيًّا للقرن الثاني قبل الميلاد، فإن معظمها أيضًا يعود مكانيًّا لإقليم أرسينوي وقراه المختلفة، حيث جاءت منه سبع عشرة شكوى، بينما جاءت أربع شكاوى فقط من أربعة أقاليم أخرى، بواقع شكوتين من هيراكليوبوليس، وشكوى من أوكسيرينخوس، وشكوى أخيرة من قرية سيستيس (Sestis) بأحد أقاليم الدلتا. وإذا كان من الطبيعي كثرة الشكاوى القادمة من إقليم أرسينوي؛ نظرًا لكثرة البردي المكتشف منه، فضلًا عن ازدهاره اقتصاديًّا خلال عصر البطالمة، فمن المستغرب عدم وجود شكاوي من إقليم أوكسيرينخوس عدا شكوى واحدة على الرغم من كونه أكثر الأقاليم المصرية التي تم اكتشاف بردي بها، ولكن ربما يتم الكشف عن شكاوى جديدة منه مستقبلًا.

وقد تنوعت المجالات التي تناولتها هذه الشكاوى بشكل عام، وإن كان احتكار الزيت يمثل أكثرها بواقع عشر شكاوى؛ نظرًا لكثرة الوثائق التي تناوت احتكار الزيت في مصر خلال عصر البطالمة والقوانين المنظمة له، فضلًا عن وجود ثلاث شكاوى عن التزام جمع الضرائب، وشكوتين لاحتكار الجعة، وشكوى واحدة لكل من صيد الطيور البرية وبيع الورق الملكي والجلود والكتان وتجارة الملابس وتجارة اللحوم.

مجالات شكاوى الملتزمين:

كما ذكرنا آنفًا، فقد تنوعت المجالات التي تناولتها شكاوى الملتزمين، سواء في مجال الصناعة أو التجارة أو جمع الضرائب، وكلها مجالات حيوية تتصل بحياة السكان بشكل يومي وهي:

أولًا- الزيت: كان الزيت من أهم السلع التي احتكرها البطالمة، وفرضوا عليها قيودًا صارمة، تبدأ من عملية زراعة المحاصيل الزيتية، وتوزيع البذور الخاصة بالزراعة ومتابعة المحاصيل حتى الحصاد، ثم عرض حق استخراج

---

[١] خاصة ثورة المصريين الكبرى (٢٠٦ - ١٨٦ ق.م) ، فضلاً عن غزو مصر خلال الحرب السورية السادسة (١٧٠-١٦٨ ق.م)، وغيرها من حلقات الحرب الأهلية والصراع الأسري بين ملوك البطالمة، مثل الصراع بين بطلميوس السادس والثامن، ثم الصراع بين بطلميوس الثامن وكليوبترة الثانية، والصراع بين كليوبترة الثالثة وابنها بطلميوس التاسع، وبين بطلميوس الثالث عشر وكليوبترة السابعة، وما ترتب على ذلك الصراع من عدم الاستقرار السياسي الذي أرخي بلا شك من قبضة الدولة وسهّل السوق السوداء في العصر البطلمي. وعن ثورات المصريين ضد حكم البطالمة انظر:

محمد عواد حسين، *حركات المقاومة الوطنية في مصر البطلمية* (القاهرة: شركة فن للطباعة، ١٩٤٩)؛ هيثم محمد عبد العليم، *ثورات المصريين ضد البطالمة من ٣٢٣ إلى ٣٠ ق.م.*، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة حلون، ٢٠٠٣)؛ محمد السيد عبد الغني، "أدب المقاومة المصري ضد الاحتلال الأجنبي في العصرين البطلمي والروماني"، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، عدد ١٠٣(٢٠٢٠): ١-٤١.

الزيت في كل مديرية في مزاد علني، ثم حق بيع الزيت من خلال مزاد علني أيضًا[١]، ولما كان الزيت يعد سلعة رئسية في حياة السكان اليومية، فقد تعرضت هذه السلعة المحتكرة لكثير من الاعتداءات، تبدأ من سرقة المحاصيل الزيتية ἐλαικὰ φορτία المخصصة لإنتاج الزيت[٢]، فضلًا عن صناعة الزيت وتجارته خارج إطار القانون.

ففي مذكرة من إقليم أرسينوي رفعها أحد ملتزمي تجارة الزيت يدعى بيتويس (Petoys) بن مانريس(Manres) في الثامن والعشرين من شهر طوبة من السنة العاشرة للملك بطلميوس الرابع، إلى شخص مجهول (يرجح الناشر أنه أبوللونيوس وكيل الأيكونوموس)، يطلب منه رفع شكواه إلى ميترودورس (Metrodor) الأيكونوموس οἰκόνομος، حيث يشتكي فيها من قيام ثلاثة من أسرى الحرب[٣] αἰχμάλωτοι بشراء زيت مهرب κολπιτικός من زيت الزيتون ἔλαιον وزيت الخروع κίκι بطريقة غير قانونية من بعض الأشخاص الذين سرقوا بعض شحنات الزيت، ويطلب إحضار هؤلاء الأشخاص ومحاسبتهم، لتسببهم في خسائر كبيرة للدولة ليس فقط عن العام التاسع من حكم الملك بطلميوس الرابع؛ بل لأنه في حالة عدم القبض عليهم ستستمر سرقة إمدادات العام العاشر أيضًا[٤].

وفي التماس، به كثير من التلف، موجه إلى الملك بطلميوس، من المرجح أنه السادس فيلوميتور، والملكة وكليوبترة الثانية، من شخص فقد اسمه بشكل جزئي، يدعى بيب...يس (Peep...es) بن ب...كيس (P...kes)، كان على ما يبدو جامع ضرائب من إقليم أرسينوي، والذي حصل حق التزام من الدولة لتوزيع زيت العرعر[٥] κεδρίας

---

[١] عن احتكار البطالمة لصناعة الزيت وتجارته انظر:

P. Rev. cols. 60-72; P. Tebt. III,703, ll. 134-164; Wilcken, *Grundzüge und Chrestomathie der Papyruskunde*, I.1: Historischer Teil: Grundzüge (Leipzig: B.G. Teubner, 1912), 241–244; 250–251; Heichelheim, "Monopole": 165–170; Préaux, *L'économie royale des Lagides*, 65–93; Rostovtzeff, *The Social and Economic History*, 302–305; Jean Bingen, "Les Colonnes 60-72 du P. Revenus Laws et l'aspect fiscal du monopole des huiles", ***CdE*** 21(1946): 127-148; Bingen, Le Papyrus Revenue Laws; Rafał Taubenschlag, *The Law of Greco Roman Egypt in The Light of The Papyri*, (Warsaw: Herald Square Press, 1955), 667-669; John Wickersham, "The Financial Prospects of Ptolemaic Oilmen", ***BASP*** 7, no. 2/3(1970): 45-51; Brent Sandy, "Oil Specification in the Papyri: What is "elaion"?", in: Atti del XVII Congresso Internazionale di Papirologia III,(Napoli: 1984): 1317-1323; -, *The Production and Use of Vegetable Oils in Ptolemaic Egypt*, (Atlanta: Scholars Press, 1989); Brian Paul Muhs, *Tax Receipts, Taxpayers and Taxes in Early Ptolemaic Thebes*, (Chicago: Oriental Institute Publications, 2005), 73–97;

إبراهيم نصحي، *تاريخ مصر في عصر البطالمة*، ج٣، ٢٢٥–٢٣١، ٢٥٠–٢٥٨، ٣١١–٣١٤؛ كمال صلاح عبد الرحمن، *المحاصيل الزيتية في مصر في العصر البطلمي*، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة أسيوط، ٢٠٠٥)؛ حجازي محمد محمد، *الحرف الصناعية بمصر في العصر البطلمي*، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، ٢٠١٧)، ١٠–١١، ٢٢–٢٨، ٤٠–٤٦؛ ملاك فكري توفيق، *الحرف الصناعية في إقليم أرسينوي إبان العصرين البطلمي والروماني*، (رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب جامعة بنها، ٢٠١٧)، ٤٢–٦٥.

[2] P. Cair. Zen. II, 59232, l.7(253 B.C.); P. Col. III, 53(250. B.C.); P. Iand. Zen. 49(250 B.C.); P. Köln VI, 261(213 B.C.); SB. XVI, 12813(2nd cent. B.C.).

[٣] من المرجح أن هؤلاء الأسرى كانوا من آسيا، خاصة بعد مطاردة الملك بطلميوس الرابع للملك أنطيوخوس الثالث في جوف سوريا والتى استعادها عقب معركة رفح ٢١٧ ق.م، وقد استقر عدد كبير من هؤلاء الأسرى في الفيوم.

[4] P. Köln. VI, 261(213 B.C.).

[٥] عن أصل زيت العرعر واستخداماته انظر:

وجمع ضرائبه، والالتماس عبارة عن شكوى ضد بعض كهنة أبو منجل ἰβιοτάφοι في إقليم أرسينوي الذين يبدو أنهم انتهكوا التزامه المعتمد رسميًا بالحصول على زيت العرعر من مصادر أخرى غير مصرح بها من قبل الدولة، ويدعي صاحب الشكوى أنهم قاموا أيضًا بتزويد المعابد الأخرى بهذا الزيت، ولم يشتروا أي كمية على الإطلاق من المتجر الملكي الذي ربما كان يديره. ويبدو أنه يشكو من عدم تقييد أو معاقبة هذه الأنشطة غير القانونية، مما أدى إلى ضرر مالي "لا يستهان به" لاحتكاره كما يدعي، ويؤكد أن شكواه لم تكن بدافع الخبث والكراهية ضد كهنة أبو منجل، وفي نهاية شكواه يطلب من السلطات الضغط على كهنة أبو منجل للتوقف عن ممارساتهم غير القانونية التي تضر بمصالحه المالية[1].

ويتضح من هذه الشكوى أنها مقدمه من ملتزم توزيع زيت العرعر وجمع الضرائب عليه في إقليم أرسينوي، وأنه تعرض للاعتداء على احتكاره ليس من مجموعة من اللصوص أو حتى أشخاص عاديين، بل على يد مجموعة من الكهنة المسئولين عن دفن الطائر المقدس أيبيس، وهو الصورة المجسدة للإله المصري تحوت في الديانة المصرية، حيث كانت عبادة أبو منجل (أيبيس) منتشرة في مصر الهيلِّنستية[2]، ولعل الدافع الأكبر لهذا الملتزم لتقديم شكواه ليس فقط استخدام هؤلاء الكهنة لهذا الزيت، ولكن قيامهم ببيعه لمعابد أخرى مما أضر باحتكاره داخل الإقليم، وكبَّده خسائر مالية كبيرة.

وفي أحدث الشكاوى المنشورة حديثًا فُقد فيها اسم المرسل والمرسل إليه، لكن يتضح من سياق الشكوى أنها مقدمة من ملتزم بيع الزيت في قرية أوكسيرنخا بإقليم أرسينوي، ضد ثلاثة أشخاص هم الاسكاندروس (Alexandros) وحورس (Horos) وزوجته سويريس (Soeris)، يتهمهم بتهريب الزيت في القرية مخالفة للمرسوم

P. Amh. II, 125, ll. 1–3(late 1st A.D.); SB. XX, 15066, ll. 7–8(4th A.D.); Alfred Lucas,

"“Cedar”-Tree Products Employed in Mummification", ***JEA*** 17(1931): 13-21; André Bataille, *Les Memnonia: Recherches de Papyrologie et d'Épigraphie grecques sur la Nécropole de la Thèbes d'Égypte aux époques hellénistique et romaine*, (Caire: IFAO, 1952), 209; Alfred Lucas, John Richard Harris, *Ancient Egyptian Materials and Industries*, (London: Courier Corporation, 1962), 299, 302-303, 309, 311-312, 432; Cockle W.E., "Restoring and Conserving Papyri", ***BICS*** 30(1983): 147–165.

[1] P. Vindob. G 60501(mid. 2nd cent. B.C.) = Csaba Láda, "Amphilochios Papathomas: Enteuxis Concerning Illegal Sale of Cedria", ***Tyche*** 30(2015): 81-91.

[2] Walter Otto, *Priester und Tempel im Hellenistischen Ägypten. Ein Beitrag zur Kulturgeschichte des Hellenismus*, (Leipzig, Berlin: B.G. Teubner, 1905-1908), vol. I, 109–10; 247–250; 268 and vol. II, 40, 72; Klaas Smelik, "The Cult of the Ibis in the Graeco-Roman Period, With Special Attention to the Data from the Papyri", in: *Studies in Hellenistic Religions*, Maarten Jozef Vermaseren (ed.), (Leiden: Études préliminaires aux religions orientales dans l'Empire romain 78, 1979), 225–243; Katelijn Vandorpe, "Les villages des Ibis dans la toponymie tardive", ***Enchoria*** 18(1991): 115-122; Heikki Koskenniemi, "Neue Texte zum Ibiskult aus dem 2. Jh. v. Chr.", ***Congr. Pap***. 20(Copenhagen: Museum Tusculanum Press, 1994): 245–257; Dorothy Crawford, *Kerkeosiris. An Egyptian Village in the Ptolemaic Period*, (Cambridge: CUP Archive, 1971), 87–89; 93; 101–102; 169–180; 194–196.

وتمت الإشارة إلى الكهنة المسئولين عن دفن طائر أبو منجل ἰβιοτάφοι في بعض أوراق البردي خلال العصر البطلمي:

P. Count. 3, l. 42(229 B.C.); SB. XVI, 12551, l. 2(227/226? B.C.); P. Tebt. III, 963, ll. 1–2 (early 2nd cent. B.C.); P. Grenf. II, 15 col. ii, ll. 6–7(139 B.C.); P. Stras. II, 91, ll. 3–6(86? B.C.); P. Fouad. 16, ll. 2–4(68 B.C.); P. Tebt. III, 1002, ll. 9–10(2nd cent. B.C.).

الملكي الصادرة بهذا الشأن، مما ألحق به ضررًا كبيرًا، حيث أدت عمليات التهريب لعدم بيع الزيت الملكي، وفي النهاية يطلب الملتزم القبض على هؤلاء المهربين وعرضهم أمام المسئولين للتحقيق معهم[١].

ولعل أبرز حالات الاعتداء على احتكار الزيت ما عرضته عدة وثائق حول تعرض أحد الملتزمين يدعى أبوللودوروس (Apollodoros) للاعتداء على احتكاره عدة مرات، وكان أبوللودوروس قد حصل على حق بيع الزيت والضريبة عليه (ἐξειληφὼς τὴν διάθεσιν καὶ τὸ τέλος τοῦ ἐλαίου) في قرية كيركيوسيريس (Kerkeosiris) للعام الرابع من حكم الملك بطلميوس التاسع، وتقدم بعدة شكاوى إلى منخيس[٢] (Menches) كاتب القرية κωμογραμματεύς، وتبدأ معاناة أبوللودوروس عندما اكتشف وجود زيت مُهرَّب في منطقته في السابع والعشرين من شهر بابه (٢٣ أكتوبر ١١٤ ق.م) في منزل شخص يدعى سيسويس (Sisois) بن سنابينخيس (Senapynchis) عند مزار تؤريس (Thoeris)، فتقدَّم بشكوى إلى منخيس كاتب القرية، ويتضح من هذه الشكوى أن أبوللودوروس قد تقدم بشكوى في بادئ الأمر إلى بوليمون إبستاتيس ἐπιστάτης القرية فور اكتشافه للزيت المهرب κολπιτικός في منزل سيسويس، ثم أخذ معه تريخامبوس (Trychambos) وكيل الأيكونوموس[٣]، وهو الموظف المنوط به الإشراف على احتكار الزيت والتفتيش عليه، وذلك بعد تراخي منخيس نفسه وبقية المسئولين من الذهاب معه للقبض على سيسويس، وهذا يعنى معرفة منخيس بالقضية قبل كتابة الشكوى إليه، ولكن هل كان عدم ذهابه مع أبوللودوروس نتيجة التراخي والتكاسل والإهمال في العمل، أم لعلمه أن تحري هذا الأمر كان مجال اختصاص وكيل الأيكونوموس في المقام الأول، على أية حال فقد تعرض أبوللودوروس للضرب على يد سيسويس وزوجته توسيريس(Tausiris)، وبعد ذلك طردوهم وأغلقوا باب المعبد والمنزل، ثم يستطرد في شكواه أنه بعد أسبوع من هذه الحادثة، وفي الرابع من هاتور (٣١ أكتوبر)، صادف سيسويس بالقرب من معبد زيوس بالقرية، وأراد إلقاء القبض عليه، وكان إينيلوس (Ineilos) حامل السيف μαχαιροφόρος وتريخامبوس (وكيل الأيكونوموس) حاضرين، لكن باوسيريس (Pausiris) العتال σακκοφόρος شقيق سيسويس، وبيلليس (Belles) وديماس (Demas) ومارون (Maron) بن تاكونوس (Takonnos) مع آخرين لا يعرف أبوللودوروس أسماءهم، واتهمهم بأنهم ألقوا بأنفسهم عليهم وتغلبوا عليهم، وضربوه بالهراوات التي يحملونها، وجرحوا زوجته في يدها اليمنى وجرحوه هو الآخر، مما أدى أنه تعرضه للخسارة المادية نتيجة بيع هذا الزيت المهرب، وقدّر خسارته بعشر تالنتًا برونزيًا، لذا يطلب في آخر شكواه القبض على هؤلاء المجرمين والتحقيق معهم[٤].

---

[1] P. Oxyrhyncha. 24(147 or 136 B.C.).

[٢] للمزيد عن منخيس كاتب قرية كيركيوسيريس انظر:

Harper G. M., "Menches, "Komogrammateus" of Kerkeosiris", ***Aegyptus*** 14, No. 1(1934): 14-32; Verhoogt, A. M., *Menches, Komogrammateus of Kerkeosiris: The Doings and Dealings of a Village Scribe in the Late Ptolemaic Period (120 - 110 B. C.)*, (Leiden: Brill, 1998).

[٣] للمزيد عن وكلاء الأيكونوموس دورهم في الإشراف على احتكار الزيت انظر:

Aboulyosr Farah, "Οἱ παρὰ τοῦ οἰκονόμον in Ptolemaic Egypt", ***BCPS*** 4, Issue 1(1987): 91-106.

[4] P. Tebt. I, 39(114 B.C.).

وبعد ثلاثة أشهر من هذه الحادثة، وتحديدًا في الحادي عشر من شهر أمشير (٢٨ فبراير ١١٣ ق.م) تعرَّض أبوللودوروس لاعتداء آخر، حيث تقدم بشكوى إلى منخيس بسبب الخسائر الفادحة التي تعرض لها نتيجة البيع غير القانوني παραπωλέω للزيت في قرية كيركيوسيريس منطقة التزامه، من قبل شخص تراقي يعيش في قرية كركيسيفيس Kerkesephis، لا يعرف اسمه، والذي قام بتهريب الزيت إلى منزل بيتسوخوس (Petesouchos) بائع الجلود أو الإسكافي σκυτεύς، وكان يقوم ببيعه إلى كل من تأيسيس (Thaesis) الذي كان يعيش في نفس المنزل، وإلى شخص آخر يعمل بتربية الأوز هو وابنته ويسكنون نفس القرية، وفي هذه المرة أخذ أبوللودوروس معه أبوللونيوس الإبيستاتيس ووكيل رئيس الشرطة Ἀρχιφυλακίτης، معللًا ذلك بعدم وجود منخيس في القرية أثناء هذا الحادث، واتجه أبوللودوروس ورفقائه إلى منزل بيتسوخوس، وعلى الرغم من أنهم وجدوا التراقي ولكن الزيوت المهربة اختفت، وبعد البحث اكتشفوا أنها مخبأة في جلود الأغنام الخاصة ببيتسوخوس، وفي تلك الأثناء استطاع التراقي الهروب من المنزل، ثم يقدر أبوللودورس خسارته هذه المرة بخمسة عشر تالنتًا برونزيًا[1]. ويتضح من سياق الوثيقة أن منخيس لم يتقاعس هذه المرة في الدفاع عن حقوق أبوللودوروس بعد عودة للقرية، حيث رفع هذه الشكوى إلى حورس الكاتب الملكي بالإقليم، وكان ذلك في الرابع عشر من شهر أمشير (٣ مارس)، أي بعد شكوى أبوللودوروس بثلاثة أيام فقط، بعد أن أمر بالقبض على هذا الشخص التراقي المهرب للزيت وتسليمه إلى أبوللونيوس الابستاتيس، وجمع كل الزيت المهرب، وطلب عرض مهرب الزيت وبضاعته أمام المسئولين للتحقيق معهم[2].

وبذلك فقد أكدت التحقيقات والإجراءات التي اتبعها منخيس صدق الرواية التي ذكرها أبوللودوروس، لكن الغريب في الاعتداء الثاني أن الإجراء المتبع من الملتزم ليس كما ورد في قوانين الدخل، حيث اصطحب معه الابستاتيس ووكيل الشرطة، بينما كان الإجراء القانوني هو اصطحاب وكيل الأيكونوموس أو الانتجرافوس وهو ما حدث في الشكوى السابقة.

لم تتوقف شكاوي أبوللودوروس عند هذا الحد، فسرعان ما أرسل شكوى ثالثة إلى منخيس في نفس العام، يخبره أنه أصبح يعاني من فقر شديد نتيجة عقد احتكاره لبيع الزيت وجمع الضريبة عليه؛ وذلك بسبب أولئك المهربين الذين يبيعون الزيت المهرب κολπιτικός وزيت الخروع κίκι بشكل غير قانوني في القرية[3]. والغريب في هذه الشكوى أن أبوللودوروس لم يحدد متهمًا بعينه، كما أنه لم يحدد حجم خساته كالمعتاد في الشكوتين السابقتين، إنما عرض حالة الفقر الشديد التي تعرض لها بسبب كثرة عمليات التهريب داخل القرية، ولكن هل يعني هذا أن أمر الأمن داخل القرية أصبح خارج السيطرة، أم أن أبوللودوروس أراد من شكواه أن يبذل المسئولون قصارى جهدهم في معرفة المهربين، أم أن أبوللودوروس اعتاد تقديم الشكاوى لتخفيض المبلغ الذي يدفعه نظير احتكاره لبيع الزيت؟

وقبل نهاية العام الذي حصل فيه أبوللودوروس على حق التزام بيع الزيت وجمع الضريبة عليه في كيركيوسيريس تقدم بشكوى رابعة إلى منخيس في السابع عشر يرجح الناشر أنها في شهر أبيب (١١ يوليو ١١٣ ق.م) مما يشير إلى أن المشاكل استمرت حتى نهاية عام التزام أبوللودوروس، حيث رفع منخيس تقريرًا إلى حورس

[1] P. Tebt. I, 38, ll. 10-28(113 B.C.).

[2] P. Tebt. I, 38, ll. 1-9.

[3] P. Tebt. IV, 1094 = P. Tebt. I, 125 descr. (113 B.C.).

الكاتب الملكي حول تهريب الزيت في القرية، ويبدو من التقرير أن أبوللودوروس قد تقدم إليه بشكوى بهذا الشأن، حيث أرسل منخيس معه هذه المرة وكيله حورس لتفتيش منزل شخص يدعى ماريس (Marres) بن ساموبس (Samoys)، من المرجح أن أبوللودوروس قد اتهمه في شكواه بتهريب الزيت، وقد وجد أبوللودوروس وحورس جرة خزفية (λήκυθον ὀστρακίνην) مليئة بالزيت (μεστήν ἐλαίου) ومخبأة في الروث داخل المنزل (κατακεκρυμμενην ἐν κόπρωι)، وعندما علم ماريس بهذا الأمر لاذ بالفرار[1]. ويظهر من هذا التقرير الدعم الكبير الذي يقدمه منخيس دائمًا إلى أبوللودوروس، حيث رفع شكوى أبوللودورس إلى الكاتب الملكي في نفس اليوم وهو السابع عشر من أبيب، كما يتضح من التقرير أن منخيس قام ببعض الإجراءات العقابية، وهي مصادرة جرة الزيت وبقية أثاث المنزل وأرفق قائمة بهذا الأثاث في تقريره، ثم قام بإغلاق منزل ماريس فيما يشبه التشميع في الوقت الحالي[2].

تُشير الأربع وثائق السابقة إلى كثرة عمليات تهريب الزيت والاعتداء على ملتزمي الزيت مما كبدهم خسائر مالية فادحة، حيث تعرض ملتزم واحد في قرية واحدة للاعتداء أربع مرات في عام واحد، وربما كانت هناك حالات أخرى لم تصل إلينا، ولم يكن هذا الاعتداء على السلعة التي حصل الملتزم على حق احتكارها فقط، بل تعرض هو شخصيًا وزوجته للاعتداء أكثر من مرة. كما يلاحظ حرص الملتزم دائمًا على أن يشارك المسئولين في البحث عن الزيت المهرب داخل المنازل مما عرضه للاعتداء، وعلى الرغم من إشارة الوثائق إلى بعض العقوبات التي وقعت على المهربين أو ممتلكاتهم، إلا إنها لم توضح التعويض الذي حصل عليه الملتزم المتضرر من هذا التهريب، خاصة مع هروب معظم المعتدين قبل القبض عليهم، ولكن ربما كان في مصادرة ممتلكات المهرب كما حدث في الشكوى الرابعة دليلًا على تعويض الملتزم عن خسارته ببيع ممتلكات المهرب في مزاد علني ودفع حقوق الملتزم كما حددها القانون، وعلى الرغم من هروب كثير من مهربي الزيت الذين اعتدوا على حقوق الملتزمين إلا إن هناك وثائق أخرى تشير إلى قيام المسئولين بالقبض على هؤلاء المهربين في قضايا أخرى والزج بهم في السجون[3].

ثانيًا– الجعة: انتشرت صناعة الجعة في مصر منذ العصر الفرعوني، واستمرت خلال العصر البطلمي، وكانت تستخرج من الشعير، وتعد الشراب القومي للمصريين بسبب طقس مصر الحار، وخضعت الجعة لسيطرت الدولة التي احتكرت صناعتها وتجارتها، وعهدت بها لملتزمين بعقود مكتوبة في كل مديرية تحت إشراف الأيكونوموس[4]، وقد تعرض احتكار الجعة هو الآخر لاعتداءات على حقوق الملتزمين، ففي وثيقتين متتاليتين من بردي ميتشجان

---

[1] P. Hoogendijk. 17 = P. Tebt. I, 157 descr.(113 B.C.).

[2] P. Hoogendijk. 17, ll. 8-11.

[3] P. Hibeh. I, 59(245 B.C.); P. Sorbonne inv. 391 = Marcel Hombert, "Quelques papyrus des collections de Gand et de Paris", ***RBPH*** 4(1924): 652-656.

[4] عن احتكار الدولة لصناعة الجعة وتجارتها خلال العصر البطلمي انظر:

Heichelheim, "Monopole": 170 ff.; Préaux, *L'économie royale des Lagides*, 152-158.; Rostovtzeff, *The Social and Economic History*, 308-309; Taubenschlag, *The Law of Greco Roman Egypt*, 667-669; P. Mich, XVIII, 777, introd.; Daan Smets, *Beer for Men and Gods: Brewing in Egypt under the Ptolemies and the Principate (323 BC – 284 AD)*, (KU Leuven: Master, 2019);

إبراهيم نصحي، *تاريخ مصر في عصر البطالمة*، ج٣، ٢٦٩–٢٧١، ٣١٤–٣١٥؛ حجازي محمد، *الحرف الصناعية بمصر في العصر البطلمي*، ١٣–٢٨،١٦–٣١، ٥٢–٥٣؛ ملاك فكري توفيق، *الحرف الصناعية في إقليم أرسينوي*، ١٨–٢٨.

تعودان للعام الثالث عشر من حكم الملك بطلميوس الخامس، حيث تقدم بيتمينيس (Peteminis) المدعو أيضًا بطلميوس (Ptolemaios) بشكوتين إلى أثينودوروس (Athenodoros) الديوكيتيس διοικητής، وأورنيمينيس (Ornymenes) وكيل الديوكيتيس، وكان بيتمينيس قد حصل على حق بيع الجعة في قرية موخيس بقسم بوليمون بإقليم أرسينوي لمدة ثمانية أشهر مقابل ثمانية تالنتًا بواقع تالنت واحد عن كل شهر[1]، وفي الشكوتين يطلب بيتمينيس المساعدة في القبض على بيثيون (Pythion) الأيكونوموس الذي اختفى بعد ابتزاز بعض الأموال منه، ويشرح بيتمينيس في شكواه الأولى إلى أثينودوروس الديوكيتيس طريقة حصوله على امتياز صناعة الجعة وتجارتها في قرية موخيس والذي انتقل من ملتزم لآخر حتى وصل إليه، حيث حصل أنوفريس (Onnophris) على هذا الالتزام في بداية العام الثالث عشر، ولكن سرعان ما تهرب منه لعدم قدرته على الاستمرار لسبب ما في شهر بابة، وانتقل حق استخراج الجعة وتجارتها بعد ذلك إلى شخص آخر يدعى بيتسوخوس (Petesouchos)، وهو بائع الجعة الذي كان لديه بالفعل عقود التزام بيع الجعة في قريتي إليوسيس (Eleusis) وأفروديتوبوليس (Aphroditopolis) بإقليم أرسينوي مقابل ٤٢ تالنتًا و٢٠٠٠ دراخمة، وبذلك ضم إليهم قرية موخيس[2]، وقد استمر عقده من شهر بابة حتى شهر طوبة، وهو الشهر الذي بدأ فيه عقد بيتمينيس لمدة ثمانية أشهر حتى نهاية العام. وإن كان بيتمينيس لم يوضح في الشكوى سبب انتقال بيع الجعة من بيتسوخوس إليه، هل هو بسبب نهاية عقد بيتسوخوس، أم أنه تنازل له عن عقده في الباطن بسبب انشغاله في عقوده الأخرى في قريتي إليوسيس وأفروديتوبوليس. ثم يشتكي بيتمينيس من بيثيون الأيكونوموس لأنه طلب منه مبلغ ٤٠٠٠ دراخمة، يرى الناشر أنها ربما تكون ضمانًا لعقد التزام بيع الجعة بواقع ٥٠٠ دراخمة عن كل شهر من الشهور الثمانية، لكن الأيكونوموس لم يكتف بذلك، بل أخذ بعض الممتلكات العينية من بيتمينيس والتي تقدر بمبلغ ٥ تالنتًا و٢٣٠٠ دراخمة، ويطلب من الديوكيتيس تحقيق العدالة بإرسال شكواه إلى قضاة الإغريق χρηματισταί، وإن تعذر ذلك، فعليه أن يكتب إلى فيلون (Philon) رئيس شرطة ἀρχιφυλακίτης قسم بوليمون للقبض على الأيكونوموس وعرضه أمام الديوكيتيس للتحقيق معه[3].

ويبدو أن فيلون رئيس الشرطة فشل في القبض على بيثيون الأيكونوموس مما حدا بالملتزم بيتمينيس بتقديم شكوى ثانية في نفس العام، ولكن هذه المرة إلى أورنيمينيس وكيل الديوكيتيس، يشرح له ما تعرض له من ابتزاز من قبل الأيكونوموس بمبلغ ٤٠٠٠ دراخمة بالإضافة إلى ٥ تالنتًا و٢٣٠٠ دراخمة، ويتضح من الشكوى أن الديوكيتس

---

[1] P. Mich, XVIII, 777(193 B.C.).

"إلى بيثيون الأويكونوموس، من بطلميوس المسمى أيضًا بيتمينيس، أعدك بدفع ٨ تالنتًا مقابل مبيعات الجعة في موخيس للعام الثالث عشر، لمدة ثمانية أشهر من ٣٠ طوبة. أعد بضمانات الحضور والدفع وفقًا للمرسوم".

[2] P. Mich, XVIII, 780a(205-204 B.C.).

وهو عقد التزام بيع الجعة لبيتسوخوس وجاء فيه: "إلى ديوفانتوس (Diophantos) (الأيكونوموس) من بيتمينيس (Peteminis) (كاتب القرية)، المقيم في موخيس في قسم بوليمون، أبلغكم عن بيتسوخوس، صاحب امتياز الجعة في موخيس وأفروديتوبوليس (Aphroditopolis) لصالح السنة [...]: ٢٧ تالنتًا لبيع الجعة في موخيس، و١٢ تالنتًا لأفروديتوبوليس، بمجموع ٣٩ تالنتًا، تم دفع ٨ تالنتًا منها لموخيس، و٦ تالنتًا لأفروديتوبوليس بإجمالي ١٤ تالنتًا، والباقي ٢٥ تالنتًا، ومنها يوجد لضمانه منزل في موخيس وقطعة أرض شاغرة"

[3] P. Mich. XII, 778(193-192 B.C.).

قد أحال الشكوى الأولى إلى وكيله أورنيمينيس والذي طلب بدوره من فيلون رئيس الشرطة القبض على الأيكونوموس، ولكن ذلك لم يحدث، ولا توضح الوثيقة سبب التأخر في القبض على الأيكونوموس، هل هو بسبب تواطؤ رئيس الشرطة وإهماله، أم بسبب هروب الأيكونوموس، وفي نهايته شكواه الثانية يطلب الملتزم من وكيل الديوكيتيس كتابة أمر للشرطة للقبض علي الأيكونوموس، وإذا فشلوا في ذلك فليغلقوا منزله[١].

ويرى ناشر البردية أنه عندما نضع مبلغ ٥ تالنتًا و ٢٣٠٠ دراخمة جنبًا إلى جنب مع ٤٠٠٠ دراخمة المذكورة، فإن المبلغ الإجمالي ٦ تالنتًا و٣٠٠ دراخمة، غير واضح ما يمثله هذا المبلغ بسبب التلف الموجود بالشكوى الأولى، وربما قد استحوذ بيتسوخوس على احتكار الجعة في موخيس مقابل ٢٠ تالنتًا (أو ٢ تالنتًا شهريًا للأشهر العشرة المتبقية من العام منذ تقصير أونوفريس)، وعندما تعثر بيتسوخوس أيضًا فقد يكون بيثيون الأيكونوموس قد حمَل بيتمينيس المسؤولية عن كامل المبلغ، وربما يكون ذلك هو سبب تقديم بيتمينيس الشكوى الأولى إلى أثينودوروس الديوكيتيس والثانية إلى أورنيمينيس مساعد أثينودوروس[٢]، ولكن تبقى هذه مجرد افتراضات ليس عليها دليل من الشكوى، خاصة مع عدم القبض على الأيكونوموس أو التحقيق معه، أو معرفة سبب اختفائه.

والمثير للاهتمام في الشكوتين السابقتين أن الملتزم لم يشكُ من تعرضه للاعتداء على أيدي بعض تجار الجعة غير القانونيين أو مهربوها، وإنما قدم شكواه ضد موظف حكومي وهو الأيكونوموس الذي اتهمه بالابتزاز، على الرغم من أن الأيكونوموس كان الموظف المسئول عن الإشراف على صناعة الجعة وتجارتها وجمع الضرائب عليها[٣]، ويجب أن ترفع إليه شكوى الملتزمين في حالة الاعتداء على حقوقهم، ولكن في هذه الحالة نجد أن الموظف المسئول هو الذي يعتدي على الملتزم.

ولم تكن هذه هي المرة الوحيدة التي اعتدى فيها الأيكونوموس على بعض ملتزمي الجعة، بل نجد في شكوى ثالثة تقدم بها سوكونوبيس (Sokonopis) ملتزم جمع ضريبة الجعة إلى يوتيخيوس (Eutychus) الديوكيتيس، حيث يشتكي من تعرضه للظلم من قبل أبوللونيوس (Apollonius) الأيكونوموس ووكيله ديونيسيوس(Dionysius) وجاء فيها:

"إلى يوتيخوس الديوكيتيس تحية، أنا سوكونوبيس بن باثو(...)، تعرضت للظلم من قبل أبوللونيوس أيكونوموس قسم هيراكليديس وديونيسيوس وكيله. لقد تعاقدت على ضريبة الجعة ... مسرى حتى ... ٨٣٨ دراخمة ..."[٤].

وللأسف لا توضح لنا الوثيقة ما هو نوع الظلم الذي تعرض له سوكونوبيس بسبب تلفها، ويرى بروان (Browne) أن مقدم الالتماس قد تعاقد على ضريبة الجعة حتى وصل لشهر مسرى حتى حدث شيء ما أو يجب أن يحل محله شخص آخر، على افتراض أنه كان يعمل كبديل، أو أنه تعرض لبعض أعمال الظلم، وإن كان مجرد

---

[1] P. Mich. XII, 779(192 B.C.).

[2] P. Mich. XII, 779, note 8.

[٣] عن دور الأيكونوموس في صناعة الجعة وتجارتها انظر: أبو اليسر عبد العظيم فرح، مهام "الأيكونوموس" عامل المالية فى مصر فى عهد البطالمة: دراسة وثائقية، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٨٠)، ١٠٧-١٠٩.

[4] SB. X, 10260 = P. Hib. I, 133 descr.(ca. 240 B.C.) = Gerald Browne, "P. Hibeh 133: A Reconsideration", ***BASP*** 3, no. 4(1966): 85-88.

افتراض[١]. بينما يرى أبو اليسر فرح أنه من الممكن أن يكون ثمة خلاف حول كميات الشعير التي يصنع منها الجعة في مقابل الكميات التي تسلمها الشاكي من الشعير، وهذا واضح من الأرقام المكتوبة في الوثيقة والتي يتبعها فرغات لا نسطيع للأسف أن نتبين مضمونها[٢]. وإذا كان تلف الوثيقة يجعل من الصعوبة بمكان تحديد نوع الظلم الذي تعرض له الملتزم على يد الأيكونوموس ووكيله، إلا إن الحقيقة التي لا جدال فيها هو تعرضه للظلم والاعتداء إيا كان نوعه أو سببه، مما جعله يرفع شكواه للديوكيتيس.

ثالثًا- النسيج: وضع البطالمة نظامًا دقيقًا للإشراف على صناعة المنسوجات في مصر بشتى أنواعها الكتانية والصوفية، وعلى الرغم من وجود المصانع الملكية للمنسوجات التي تُوكل إدارتها لملتزمين، إلا إن هناك العديد من الإشارات إلى المصانع الأهلية[٣]، حيث يمكن اعتبار أن احتكار الدولة للمنسوجات كان احتكارا جزئيًا، وكانت الحكومة تمد المصانع سواء الحكومية أو الأهلية بالمواد الخام، وتحصل من المصانع الأهلية على عدة ضرائب، وكان يقوم بجمع هذه الضرائب ملتزمون في كل إقليم، ولدينا وثيقة بردية من إقليم أرسينوي تعود لمنتصف القرن الثاني، وعلى الرغم من حالتها المشوهة بسبب تلف جانبها الأيسر، إلا إنه يمكن أن نفهم كثير من مضمونها، فهي عبارة عن شكوى تقدم بها بعض الأشخاص من ملتزمي الضريبة على الملابس[٤] ἱματιοπωλικήν، إلى مسئول غير معروف ضد هيريوس (Herieus)، الذي يتهمونه بالتهرب من اللوائح المتعلقة بهذه الضريبة، ويبدو من الوثيقة أن النساجين الذين يدفعون ضرائبهم بانتظام كانوا يحصلون على نوع من الختم على منتجاتهم النهائية التي تثبت أنهم دفعوا، وأن كل من يحاول بيع المنسوجات غير المختومة يجب أن يدفع غرامة قدرها ٦٠٠٠ دراخمة، وأن الملتزمين اكتشفوا أن هيريوس لم يلتزم بالقواعد ولم يدفع هذه الضرائب، وبالتالي لم يحصل على الختم المعتمد لبضاعته، وقد أشاروا إلى المكان الذي يعيش فيه، ويطلبون إجباره على دفع الغرامة المقررة واتخاذ كافة التدابير ضده حتى يتوقف عن أنشطته غير القانونية، كما يبدو أنهم طلبوا عرضه على موظف الابيميليتيس ἐπιμελητής[٥].

---

[1] Browne, "P. Hibeh 133: A Reconsideration": 86.

[٢] أبو اليسر فرح، *مهام الأيكونوموس*، ١٠٨.

[٣] للمزيد حول النسيج في مصر البطلمية انظر:

Préaux, *L'économie royale des Lagides*, 93-113; Rostovtzeff, *The Social and Economic History*, 305-308;

إبراهيم نصحي، *تاريخ مصر في عصر البطالمة*، ج٣، ٢٥٩-٢٦٩، ٣٠٦-٣٠٩؛ حجازي محمد، الحرف *الصناعية بمصر في العصر البطلمي*، ٦٥-٨٧

٤ للمزيد حول الضرائب على الملابس انظر:

Wallace, Sherman LeRoy. *Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian*. (New York: Greenwood Press, 1938), 202;

عاصم أحمد حسين، *الضرائب في العصر البطلمي*، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٧٧)، ٩٦-١٠٣.

[5] P. Erasm. I, 5(mid 2nd cent. B.C.) = Pieter Sijpesteijn, "Ptolemaic Papyri in the Collection of the Erasmus University", ***ZPE*** 40(1980): 123-124.

ولمزيد من التفاصيل حول وظيفة الابيميليتيس ودوره في الإشراف على الاحتكارات الحكومية انظر:

Haytham Alsayed Mohammed Qandeil, *The Role of The Epimeletes in The Ptolemaic Administration*, (PhD, Ain Shams University, 2021), 132-143.

وفي نفس الفترة من منتصف القرن الثاني قبل الميلاد، أرسل أحد المسئولين والذي فُقد اسمه بالوثيقة رسالة إلى أبوللونيوس (Apollonius) الابيميليتيس، يخبره بتلقيه شكوى من مستاسوتميس (Mestasutmis) ملتزم بيع إحدى السلع بقرية تبتونيس، ويبدو أنها الملابس، حيث ذكر هذا الملتزم في شكواه أنه في ليلة السادس والعشرين من شهر هاتور في العام الثامن والعشرين من حكم الملك بطلميوس الثامن، اكتشف ربيب مستاسوتميس أن شخصًا يدعى ديمتريوس (Demetrius) من إقليم هيراكليوبوليس قد سرق عباءتين وسترة من الملابس المخزنة في الأوعية ὑποδοχεία ، وقد استولى عليها بالقوة في حضور كل من ديوفانتوس (Diophantus) وكيل أورسنوفيس (Orsenouphis) وأبوللونيوس الحارس، مما تسبب بالخسائر للملتزم[1].

يبدو من الوثيقة أن مستاسوتميس ربما كان تاجر التجزئة لبيع الملابس بقرية تبتونيس، ويبدو أن هذه الملابس كانت من إنتاج مصانع الدولة، لذا كانت تحت إشراف وحراسة الدولة، لوجود حارس وديوفانتوس وكيل أورسنوفيس، وإن كانت الوثيقة لم تحدد وظيفة أورسنوفيس، ولكن يرجح أنه كان أحد موظفي الإدارة المالية، كما أن الوثيقة نصت على أن مستاسوتميس ملتزم البيع، أي تعاقد مع الحكومة على ذلك، بالإضافة رفع شكوى الملتزم إلى الابيميليتيس وهو المختص بالنظر في الاعتداء على حقوق الملتزمين مع الدولة والتحقيق مع اللصوص والمهربين كما رأينا في الوثيقة السابقة الخاصة بالضريبة على الملابس، وأيضًا بعض السلع الأخرى.

وفي شكوى تعود للقرن الأول قبل الميلاد إلى أبوللونيوس (Apollonios)، قريب συγγενής (الملك) والاستراتيجوس στρατηγός، من بعض عمال تنظيف الكتان في قرية سيستيس (Sestis)، ضد كل من أنومبيوس (Anompeus) وبيتاليون (Petalion) من عمال تنظيف الكتان في قرية تيريثيس (Therythis)، حيث اتهموهم بأنهم انتقلوا بشكل غير قانوني إلى قرية سيستيس، واضطلعوا بالعمل مثل المهربين وأضروا بالتزاماتهم تجاه الدولة، ويطلبون من الاستراتيجوس أن يكتب إلى مساعده ثيون (Theon) للقبض عليهم وإرسالهم إليه للتحقيق معهم[2].

وكانت صناعة الكتان أكثر إشرافًا من الدولة عن صناعة الصوف، بحكم أن الدولة تحتكر زراعة الكتان، وربما كان مقدمو الشكوى يعملون كنساجي كتان λινεφοί في أحد مصانع الدولة، وكان عمل كل من أنومبيوس وبيتاليون يسبب خسائر بدخل الدولة، أو ربما كانت مخالفة أنومبيوس وبيتاليون هي تهريب المواد الخام الخاصة بصناعة الكتان والتي تتمثل في الصودة وزيت الخروع، وكانت الدولة تلتزم بتوزيع هذه المواد الخام لكل من المصانع الملكية، وكذلك المصانع الأهلية بمقابل مادي[3].

رابعًا– الورق: على الرغم من أن صناعة الورق من نبات البردي لم تكن احتكارًا حكوميًّا كاملًا، وكانت هناك مصانع أهلية بجانب المصانع التابعة للتاج، إلا إنه كان هناك نوع من الورق يسمى الورق الملكي βασιλικὸς χάρτης، وكان نوعًا ممتازًا، وكانت توجد إدارة خاصة بالورق، وعلى ما يبدو يوجد في كل مديرية تشرف على بيع

[1] P. Tebt. III, 733(143 –142 B.C.).

[2] P. Rainer Cent. 51(1st cent. B.C.).

[3] P. Rainer Cent. 51, note 10.

الورق الملكي بالتجزئة، كما كان يوجد في كل مديرية ملتزمون يبتاعون من التاج الحق في أن يبيعوا في أنحاء المديرية الورق الملكي[١].

وتُحدثنا وثيقة تعود للسادس والعشرين من شهر توت من العام الثالث والعشرين من حكم بطلميوس السادس، وهي عبارة عن خطاب أرسله سوكنوبيس (Sokonopis) المشرف على بيع الورق الملكي بالتجزئة (ὁ πρὸς τῆι διαθέσει τῶν βασιλικῶν χαρτῶν) في إقليم أرسينوي إلى بعض رجال الإدارة في قرية تالي (Tali) وهم؛ الابستاتيس ورئيس الشرطة ورجال الشرطة وحراس الصحراء ἐρημοφύλακες والعمدة κωμάρχης وكاتب القرية، للإبلاغهم أن ملتزمًا يدعي بيتوس(Petous) قد تعاقد مع الحكومة لبيع الورق الملكي في هذه القرية لهذا العام، وخول له الحق في الحصول على وعد مصحوب بالقسم بالملك من كتّاب العقود بألا يستخدموا ورقًا يدخل في نطاق التزامه قد تقدمه لهم المصانع الأهلية، وبألا يبتاعوا الورق من المهربين، وبألا يشتروا الورق إلا من المحلات الملكية، ويأمر هذا المشرف رجال الإدارة أن يعاونوا الملتزم بنشاط عندما يحتاج إليهم، ويطلب منهم القبض على الأشخاص الذين ينافسونه في البيع أو يشتغلون في تهريب الورق، والاستيلاء على الكميات التي لديهم، وتقديم هؤلاء المهربين إلى زوبيريوس (Zopyrus) الابيميليتيس لكي يلقوا العقوبات المناسبة، وتغريمهم بالغرامات المستحقة[٢].

الوثيقة لا توضح هل تقدم الملتزم بشكوى إلى المشرف على بيع الورق بالإقليم ضد عمليات التهريب والبيع غير القانوني في القرية، أم أن المشرف أرسل هذه الرسالة من تلقاء نفسه لعلمه بانتشار الاعتداء على هذا الالتزام، مما جعله يطلب من رجال الإدارة مساندة الملتزم، كما طلب منهم القبض على هؤلاء المهربين ومصادرة بضائعهم، وتقديمهم للمثول أمام الابيميليتيس، وتغريمهم بالغرامات المستحقة، والتي ربما تمثل تعويضًا للملتزم مع غرامة مالية للدولة، ويبدو من سياق الوثيقة أن عملية بيع الورق لم تكن احتكارًا كاملًا للدولة، كما إنها لم تجرم العمل به، وإنما كانت الجريمة في أنهم يبيعوا للعملاء الذين احتفظ بهم الملك حصريًا لنفسه وهم كتّاب العقود.

خامسًا- الجلود: يرى نصحي أنه كانت هناك إدارة خاصة بصناعة الجلود δερματηρά في عصر البطالمة، حيث كانت تحتكرها الدولة مثل صناعة الجعة والمنسوجات الكتانية والورق، وكان على رأس هذه الإدارة مراقب أو مشرف يتمتع باختصاص قضائي على العمال المشتغلين بهذه الصناعة[٣]. بينما يرى كل من هيشلهايم وروستوفتزف أنها كانت محتكرة جزئيًا[٤]، وكانت صناعة الجلود كغيرها من الصناعات تتعرض للاعتداء، فلدينا خطاب مُقدَّم من

---

١ من المرجح أن هذا الورق الملكي كان يشمل النوع الممتاز المعروف باسم الورق الملكي βασιλικός بالإضافة إلى نصيب الملك من انتاج المعابد ومن انتاج المصانع الأهلية، فضلًا عن الضريبة النوعية المفروضة على هذه المصانع لقاء حق مزاولتها هذه الصناعة. انظر: إبراهيم نصحي، *تاريخ مصر في عصر البطالمة*، ج٣، ٣١٩-٣٢٠. وللمزيد من التفاصيل عن صناعة الورق في عصر البطالمة، انظر:

Andréadès A., "το μονοπώλιον του παπυρου", ***Hellenica*** 5(1932): 245ff; Naphtali Lewis, *L'Industrie du Papyrus dans l'Égypte Gréco-Romaine*, (Paris: L. Rodstein, 1934); Préaux, *L'économie royale des Lagides*, 187–196; Kerstin Sänger-Böhm, "Überlegungen zum Steuertitel χαρτηρά", ***Tyche*** 24(2009): 103-113.

[2] P. Tebt. III, 709(159 B.C.).

٣ إبراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، ٢٨٢.

[4] Heichelheim, "Monopole": col. 164-165; Rostovtzeff, *The Social and Economic History*, 310.

كل من ياسون (Iason) وبيتالوس (Petalos) ملتزمي جمع الضرائب على الجلود بإقليم هيراكليوبوليس للعام الخامس والثلاثين من حكم بطلميوس السادس، والشكوى مقدمة إلى ديوسكوريس (Dioskourides) قائد حامية φρούραρχος إقليم هيراكليوبوليس، حيث أبلغوه أنهم وجدوا تسع جلود للحمير في الحادي والعشرين من شهر كيهك مع مهرب جلود يدعى ديديموس (Didymos)، وأخبروا ديوسكوريس أنهم قاموا بتسليم ديديموس والجلود المهربة إلى وكيليه أبوللونيوس (Apollonios) وإبيماخوس (Epimachos) ، ويطلبون منه احتجاز مهرب جلود الحمير وبضاعته حتى المحاكمة[1]. ويبدو أن ملتزمي الضرائب قد تلقوا شكوى من ملتزم صناعة الجلود ضد هذا المهرب، أو أنهم قاموا بالقبض عليه من تلقاء أنفسهم لاكتشافهم أنه يقوم بتهريب جلود الحمير وبيعها دون دفع الضرائب المستحقة عليها وهو ما يدخل في نطاق اختصاصهم.

سادسًا– صيد الطيور البرية: لما كان النيل والبحيرات والمستنقعات والصحارى جزءًا من أملاك التاج البطلمي، فإن الصيد والقنص فيها لم يكن حرًّا مباحًا، إذ يبدو أن حق الصيد والقنص في كل قرية أو مركز أو مديرية كان يباع لبعض الملتزمين[2]، وقد تعرض هذا الحق للاعتداء في بعض الأحيان، فقد تقدم اثنان من ملتزمي صيد الطيور البرية (ἐξειληφότων τὴν θήραν τῶν ἀγρίων ὄρνεων) فُقد اسمهما بشكوى لأحد المسئولين الذي فُقد اسمه هو الآخر، حيث أشارت الوثيقة إلى أن هؤلاء الاثنين من ملتزمي صيد الطيور البرية قد تعاقدوا مع الحكومة على هذا الحق في إحدى قرى إقليم أرسينوي مع قرية يوهيميريا (Euhemeria) لمدة عام، ويتضح من الوثيقة أنه كان يوجد معهم ملتزم ثالث يدعى جينايوس (Gennaios) من نفس القرية، وقد اعتادوا نصب شباكهم ليلًا حتى تنزل عليها الطيور في بداية النهار، وفي ليلة السابع والعشرين من شهر طوبة غافلهم زميلهم جينايوس واصطاد في بقعة كانوا قد اتفقوا على الاحتفاظ بالصيد فيها من أجل تسديد التزامهم للدولة، فقاموا بإبلاغ الشرطة عنه، واصطحبوا معهم اثنين من الحراس هم هارمايس (Harmais)، وبيرهوس (Pyrrhos) بن بيتايوس (Petaus)، وقاموا بالقبض عليه واستولوا على الشباك التي نصبها، وقدَّروا حجم خسارتهم بعدد ٤٠٠ من طائر الكركي κερκήρ، ويطلبون عرض جينايوس أمام هيلاس (Helas) مراقب الشرطة أو ابستاتيس الحراس ἐπιστάτης

---

[1] P.Phrur. Diosk. 5 = Diosk. 5(146 B.C.).

Διοσκουρίδῃ ἡγεμόνι | καὶ φρουράρχωι παρ᾽ Ἰάσονος | καὶ Πετάλου τῶν πραγμα-

τευομένων τὴν δερ- | ματηρὰν τοῦ Ἡρακλεο- | πολίτου εἰς τὸ λε (ἔτος) | τῆι κα τοῦ Χοιὰχ | εὑρόντ[ε]ς βύρσας ὀνέας | ἐννέα παρεδώκαμεν | Ἀπολλωνίωι καὶ Ἐπιμάχωι

τοῖς π[α]ρὰ σοῦ καὶ | σοὶ δὲ Δίδυμον | τὸν κεκολ̣πειτευκό̣τα | ὐτά. ἐὰν οὖν φαίνεται, | συνεχέσθω ὅ τε ἄν- | θρωπος καὶ τὰ φορτία | μέχρι τοῦ ἐν κοινῷ | συνεδρίῳ διεξαχθῇ

τὰ κατ᾽ αὐτόν. | εὐτύχει. (ἔτους) λε Χοιὰχ κα.

٢ للمزيد من التفاصيل حول الصيد في العصر البطلمي انظر:

Préaux, *L'économie royale des Lagides*, 197-201; Rostovtzeff, *The Social and Economic History*, 296;

إبراهيم نصحي، *تاريخ مصر في عصر البطالمة*، ج٣، ٢٩٧–٢٩٩؛ السيد رشدي محمد ياسين، *الصيد في مصر في العصرين البطلمي و الروماني*، (رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب جامعة الأسكندرية، ١٩٩٤)؛ سمر محمود محمد عبدالله، مناظر الصيد في مصر خلال العصرين اليوناني والروماني، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة المنيا، ٢٠٢٠).

τῶν φυλακιτῶν ليعاقب على فعلته، وليستردوا منه الطيور التي اصطادها دون وجه حق بدون مشاركتهم، حتى يستطيعوا دفع التزامتهم للدولة[١].

سابعًا- تجارة اللحوم: لم يكن الاتجار فى الحيوانات خاضعًا لأى قيد عدا إخطار ملتزم الضريبة المفروضة عليها، إذ إنها كانت تباع وتشترى دون أى تدخل فى ذلك من قبل الحكومة، أما تجارة اللحوم فكانت في قبضة متلزمون يشترون من الحكومة حق مزاولتها[٢]، وكانت الخنازير من أكثر الحيونات التي يضحي بها الإغريق في مصر[٣]، وكان بيع لحومها يتم من خلال ملتزمين تعاقدوا مع الحكومة في منطقة معينة، فتحدثنا وثيقة تعود للقرن الثانى قبل الميلاد عن شخص يدعى أريستارخوس (Aristarchus) بن أريستارخوس التزام بيع اللحوم فى قرية يوهيمريا، وكذلك جمع الضريبة المفروضة على تصدير الخنازير إلى هذه القرية، وقد قام بتقديم شكوى إلى أبوللونيوس (Apollonios) ابستاتيس القرية اتهم فيها هاربايسيس (Harphaesis) بن ستويريخوس (Soterichos) أحد مزارعي القرية، بأنه استورد الأضاحي عدة مرات بمفرده خلال السنة التي تعاقد فيها مع الحكومة، وضحى خطأً بأضاحي مناسبة وباعها في القرية دون اتفاق مسبق والحصول على التصريح المعتاد[٤].

يتضح من الوثيقة أنه كان محظورًا تصدير الخنازير إلى هذه القرية لتقديمها قرابين أو لذبحها دون إخطار الملتزم والاتفاق معه على ذلك، ويبدو أن هذا الاتفاق كان يحقق هدفين: أولهما هو تنظيم عملية تصدير الخنازير لهذه القرية، والآخر هو تحديد قيمة الضريبة المستحقة عليها، ويبدو أن الحق في بيع اللحوم μαγειρική كان محددًا بشكل صارم، مقابل دفع ضريبة تسمى φόρος[٥]، تعطي لملتزمين في كل قرية لمدة عام لجمع هذه الضريبة، ولما كان ذبح هاربايسيس للخنازير وبيع اللحوم في القرية دون اتفاق مع الملتزم، أو الحصول على تصريح منه قد أضر بمصالح الملتزم، لذا تقدم بشكوى لابستاتيس القرية للقبض عليه وتقديمه للمحاكمة، ومن المؤكد إرغامه على تسديد الخسارة التي تسبب بها للملتزم.

ثامنًا- الضرائب على الأزهار: انتشرت زراعة الأزهار في مصر خلال العصر البطلمي، وكانت تزرع في بساتين مستقلة أو داخل بساتين أخرى مثل بساتين الكروم والزيتون والفاكهة والخضر، ودفع ملاك هذه البساتين بعض الضرائب عن الأزهار[٦]، وكانت ضريبة السدس أو الأبوميرا ἀπόμοιρα أهم هذه الضرائب، ولدينا وثيقة تعود للعام

---

[1] BGU. VI, 1252 (2nd cent. B.C.).

٢ إبراهيم نصحي، *تاريخ مصر في عصر البطالمة*، ج٣، ٣٢٢ .

٣ للمزيد من التفاصيل حول تربية الخنازير في مصر انظر: إبراهيم نصحي، *تاريخ مصر في عصر البطالمة*، ج٣، ٢٩٧-٢٩٩؛ رضا عبد الجواد رسلان، "الخنازير فى مصر البطلمية والرومانية فى ضوء الوثائق البردية"، مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة، العدد ٢١(أغسطس ١٩٩٧): ٢٩٣-٣١٨؛ أحمد محروس إسماعيل، *الثروة الحيوانية والداجنة فى الفيوم فى العصر اليونانى – الرومانى، دراسة حضارية فى ضوء الأوراق البردية* (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة الفيوم، ٢٠١١)، ٢٠٧-٢٢٧.

[4] P. Giss. Univ. I, 2 = P.Giss. Bibl. I, 2(2nd cent. B.C.). = Danielle Bonneau, "Le sacrifice du porc et Liloïtion en Pachôn", ***CdE*** 66(1991): 330-340.

[5] Preaux, *l' Economie Royal des Lagides*, 229-230.

٦ للمزيد من التفاصيل حول الأزهار في العصر البطلمي انظر: وفاء الغنام، "زهرة اللوتس في مصر البطلمية والرومانية"، حولية الاتحاد العام للآثاريين العرب، العدد ١٠(٢٠٠٧): ٣٤٩- ٣٧٤؛ هاني عمر منجود، "الأزهار في مصر في العصرين اليوناني والروماني"، مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش، العدد ٣٨(٢٠٢١): ٥٣٧-٥٦٢.

العاشر من حكم الملك بطلميوس الخامس، عبارة عن شكوى تقدم بها كل من أبوللودوتوس (Apollodotos) وديونيسيوس (Dionysios)، وهم المُلتزمان الذيّن قد تعاقدا على جمع ضريبة السُدس على الورود وزهور اللبن الثلجية وأكاليل الأزهار الأخرى (τῶν ἐπέργων τῶν συνεξειληφότων τὴν ξ ἐπεὶ τὴν ἕκτην τοῦ ῥόδου καὶ λευκόϊου καὶ τῶν ἑτέρω[ν] στεφανωμάτων) للعام العاشر، وقد رفعا شكواهم إلى ثيودوروس (Theodoros) الابيميليتيس، وتتضمن فحوى شكواهم الظلم الذي تعرضوا له على يد فيلون (Philon) رئيس شرطة قسم بوليمون بإقليم أرسينوي، والذي يعيش في كروكوديلبوليس عاصمة الإقليم، ويمتلك بستان أزهار ῥοδῶνος في قرية أرسينوي بقسم ثيمستيس، ويطلب الملتزمون تغريم رئيس الشرطة بغرامة قدرها ٦٠٠٠ دراخمة كما هو محدد في المرسوم κατὰ πρόσταγμα، وتقديم قيمة هذه الغرامة إلى التاج كدفعة ضرائب نيابة عنهما حتى لا يتضرر دخل الخزانة الملكية[1].

وقد أدَّي تلف الوثيقة لعدم معرفة ما نوع الظلم الذي تعرض له هذان الملتزمان على يد رئيس الشرطة، ويري بوشاتز (Bauschatz) محرر الوثيقة أنه ربما قد تهرّب بطريقة ما من دفع الضريبة أو قام بخداع جامعي الضريبة[2]، وهو أمر غير مستبعد من استغلال فيلون لمنصبه كرئيس للشرطة للتهرب من دفع الضرائب المقررة على ممتلكاته، ومما يؤكد هذا الأمر طلب الملتزمين أن يدفع رئيس الشرطة غرامة قدرها ٦٠٠٠ دراخمة كما ورد في المرسوم الملكي، وهو نفس ما رأيناه في وثيقة سابقة خاصة بالتهرب من دفع الضرائب على الملابس ودفع غرامة بنفس المبلغ.

موقف الدولة من شكاوى الملتزمين:

لما كانت الحكومة البطلمية هي التي وضعت نظام الالتزام ونظمته وعملت على تطبيقه بشكل دقيق، فقد عمدت لبعض الإجراءات التي تمنع الاعتداء على هذه الاحتكارات الحكومية، وحماية حقوق الملتزمين الذين تعاقدوا معها، وتمثَّلت هذه الإجراءات في ثلاثة اتجاهات؛ وهي: سن القوانين المنظمة للسلع المحتكرة، وتحديد الموظفين المسئولين عن الإشراف على احتكار هذه السلع ومتابعتها، وفرض عقوبات على كل من يخالف القوانين يعتدي على حقوق الملتزمين بشكل غير قانوني.

وتعد قوانين الدخل (P. Rev. Laws) التي سنها بطلميوس الثاني فيلادلفوس، فضلًا عن بردية تبتونيس (P. Tebt. III, 703)، بالإضافة إلى بعض المعلومات المتناثرة في بعض البرديات الأخرى، من أهم المصادر التي تكشف الأسس والقوانين المنظمة لعمليات احتكار الدولة لبعض السلع، والإجراءات والخطوات المتبعة بها، بداية من إجراء المزاد العلني للمجالات الاحتكارية، واختيار الملتزمين، والضمانات المطلوبة منهم، وتحديد منطقة عمل كل واحد منهم، وإشراف الدولة على هؤلاء الملتزمين سواء في مجال الصناعة أو التجارة أو جمع الضرائب، وطريقة دفع التزامتهم المادية تجاه الدولة طوال فترة حق التزامه، وكلها أمور سبق تناولها بالتفصيل في دراسات سابقة.

وقد حدَّدت القوانين المنظمة الموظفين المسئولين عن الإشراف على نظام الالتزام، والذين يتعاملون مباشرة مع الملتزمين، وفي الغالب كان موظفو الإدارة المالية مثل الابيميليتيس والأيكونوموس ووكلاء الأيكونوموس ومراقبوا

[1] P. Duke inv. 676(196-195 B.C.) = John Bauschatz, "Three Duke Petitions", ***ZPE*** 152(2005): 189-193.

[2] Bauschatz,"Three Duke Petitions", 190.

الحسابات هم من يتابعون الشكاوى التي يتقدم بها الملتزمون في حالات الاعتداء على حقوقهم، ولكن من خلال دراسة شكاوي الملتزمين نلاحظ اشتراك العديد من الموظفين في متابعة هذه الشكاوى، ربما اتصل عمل بعضهم بهذه الشكاوى، ولكن كان هناك البعض الآخر من الموظفين شاركوا بالفعل أو تم طلب اشتراكهم في متابعة الشكاوى على الرغم من عدم اختصاصهم بها، وقد قام بعض الملتزمين برفع شكواهم إلى الملك البطلمي[١] ووزير المالية ووكيله[٢] وقائد حامية الإقليم[٣] وكاتب القرية[٤] وابيستاتيس القرية[٥].

وقد مر بنا أن أبوللودوروس تاجر الزيت في قرية كيركيوسيريس قد تعرض التزامه ببيع الزيت للاعتداء أربع مرات في عام واحد[٦]، وكان في كل مره يرفع شكواه إلى منخيس كاتب القرية، وقد أبدى منخيس دعمًا كبيرًا إلى أبوللودوروس، ورفع شكاواه إلى حورس الكاتب الملكي، وحقق فيها للقبض على المعتدين، وإن كان أبوللودوروس قد ذكر في إحدى شكاواه أنه تقدم بالتماس أولًا إلى ابستاتيس القرية بعد رفض كاتب القرية وبقية المسئولين مساندته، فاصطحب معه وكيل الأيكونوموس، وهو المنوط به هذا العمل، للكشف عن هذا الاعتداء[٧]. حيث كان يحق للملتزم الكشف والتفتيش بنفسه عن بضاعته المسروقة أو المهربة في نطاق عمله والقبض عليهم، وذلك بصحبة موظفي الحكومة وهو ما قام به أبوللودوروس عدة مرات، وقد أقرت قوانين الدخل هذا الإجراء، وأوضحت تفاصيله بشكل دقيق وواضح[٨]. حيث يحق للملتزمين التفتيش على الزيت المسروق والمعاصر غير المرخصة، وذلك في وجود مندوب الأيكونوموس أو مراقب الحسابات وهو ما فعله أبوللودوروس عندما اصطحب تريخامبوس وكيل الأيكونوموس في إحدى المرات، والذي جاء للقرية أثناء هذه الحادثة[٩]، ولكن لا نعرف ما إذا جاء تريخامبوس إلى القرية ردًا على رسالة من الملتزم بعد رفض المسئولين الذهاب معه، أم أنه جاء بالصدفة خلال جولة منتظمة. كما يجب أن نتساءل أيضًا: لماذا طلب الملتزم من مسؤولي القرية أن يذهبوا معه؟ علمًا بأن البحث عن الزيت كان من مسئولية وكيل الأيكونوموس، هل من الممكن الاعتقاد بأن المسئولين الآخرين كان لديهم السلطة ليحلوا محل وكيل

---

[1] Láda, "Enteuxis Concerning Illegal Sale of Cedria": 81-91.

[2] SB. X, 10260 = P. Hib. I, 133 descr.(240 B.C.);P. Mich. XII, 778(193/192 B.C.); P. Mich. XII, 779(192 B.C.).

[3] P.Phrur. Diosk. 5(146 B.C.).

[4] P. Tebt. I, 38; 39; IV, 1094; P. Hoogendijk. 17(all 114/113 B.C.).

[5] P. Giss. Univ. I, 2(2nd cent. B.C.).

[6] P. Tebt. I, 38; 39; IV, 1094; P. Hoogendijk. 17(all 114/113 B.C.).

[7] P. Tebt. I, 39(114 B.C.).

[8] P. Rev. Laws. col. 55, ll. 7 – col. 56, l. 13.

"إذا أراد الملتزمون أو مرءوسوهم تفتيش أماكن الأشخاص الذين يدعون أن لديهم زيتًا مسروقا أو يملكون معاصر زيت (غير مسرح بها) فإنه يتعين عليهم القيام بذلك في حضور مندوب من قبل الأيكونوموس أو مراقب الحسابات، وإذا لم يصحب المندوب الملتزم عندما يُستدعى أو لا يبقى حتى يتم التفتيش، فإنه يدفع للملتزم ضعف قيمة الزيت التي يظن أنها مُخفاه. وللملتزم الحق في التفتيش في ظرف ... أيام ... وإذا لم يجد ما ادعى أنه يبحث عنه، فإن الشخص الذي يفتش مكانه يحق له إرغام الملتزم على أن يثبت بعد حلف اليمين في معبد أنه لم يكن لعمله باعث إلا ما ورد في شكوى كتابية يتصل موضوعها بعقد التزامه. وإذا رفض الملتزم حلف اليمين في اليوم نفسه أو اليوم التالي، فإنه يدفع للشخص الذي طلب إليه حلف اليمين ضعف قيمة كمية الزيت التي ظن أنها مُخفاه كما قدرت قبل القيام بالتفتيش"

[9] P. Tebt. I, 39 (114 B.C.).

الأيكونوموس في بعض الحالات العاجلة[1]، ربما كان ذلك الأقرب للصحة، وهو ما نلاحظه في شكوى أخرى عندما اصطحب أبوللودوروس معه الابيستاتيس ووكيل رئيس الشرطة[2]، ربما لعدم وجود وكيل الأيكونوموس أو مراقب الحسابات، وكان الأمر عاجلاً لضبط اللصوص، لذلك كان الابستاتيس ورجال الشرطة هم الأنسب في تلك الظروف. كما اصطحب معه في شكوى ثالثة حورس وكيل كاتب القرية وكان ذلك بأمر من منخيس نفسه[3]، كما قام قام ماريس (Marres) تاجر الزيت في قرية بوفيرس (Bouviers) بتفتيش منزل أحد المهربين يدعى بيتوباستيس (Petobastis) بن سانيسيثيوس (Sannesitheus) الذي كان لديه اثنين من جرار الزيت، وقام بالقبض عليه وتسليمه إلى حورس حارس سجن أرسينوي في وجود أسكلبياديس (Asclepiades) ابيستاتيس القرية[4]. وفي خطاب موجه من شخص يدعى زينودوروس الذي كان يشغل وظيفة مراقب الحسابات لأحد مراكز إقليم أوكسيرينخوس إلى أحد رجال الشرطة يدعى بطلميوس يأمره فيه بأن يرسل إليه إحدى السيدات التى استولت على كميات من الزيت المسروق، وأن يرسل معها الملتزم الذي قبض عليها وسلمها له، وفي نهاية خطابه يزجره على إهماله في أداء عمله[5].

يبدو أن مسئولية الحفاظ على حقوق الملتزمين وحماية السلع التي تعاقدوا عليها مع الحكومة كانت تقع على كل موظفي الدولة، وهو أمر يبدو جليًا من خطابين؛ الأول أمر من سوكونوبيس المشرف على بيع الورق الملكي إلى مسئولي قرية تالي وهم الابستاتيس ورئيس الشرطة ورجال الشرطة وحراس الصحراء والعمده وكاتب القرية، بأن يحافظوا على حقوق بيتوس ملتزم بيع الورق الملكي بالقرية، ودعمه ومساندته ضد المهربين وأصحاب المصانع الأهلية، وتقديم المخالفين للعرض أمام الابيميليتيس[6]. والثاني من ديمتريوس (Demetrius) الأنتيجرافيوس ἀντιγραφεύς أو مراقب ضريبة الملح إلى بطلميوس الابيميليتيس حول اكتشافه أن توثويس (Tothoes) بن بيوس (Peos) يطحن الملح في منزله بشكل غير قانوني، وأنه اصطحب معه كل من بطلميوس الحارس وممثل الأيكونوموس وميلاس (Melas) ممثل بيتهابوكراتيس (Peteharpochrates) كاتب المركز، وبطلميوس ممثل منيسارخوس (Mnesarchos) الابيستاتيس للقبض على توثويس ومصادرة الملح الذي بحوزته[7].

ويرى ماكجينج[8] (McGing) إن أخذ ديميتريوس الحارس بطلميوس معه بلا شك كان لتوفير القوة وهي الوظيفة المعتادة للشرطة للقبض على توثويس، وكان رجال الشرطة بالتأكيد مسئولين عن القيام بدوريات حول انتهاكات احتكار الدولة كما في هو واضح في بردية بيع الورق الملكي في قرية تالي، لكن ليس من الممكن معرفة ما إذا كان الأعضاء الآخرون قد ذهبوا معه بسبب اهتمام خاص بهذا النوع من النشاط غير القانوني، أو لمجرد أنهم كانوا موجودين في تلك اللحظة، وكان ديميتريوس بحاجة إلى دعم رسمي. بشكل عام، فإن الأطراف المذكورة

[1] Farah, "Οἱ παρὰ τοῦ οἰκονόμον in Ptolemaic Egypt": 101.

[2] P. Tebt. I, 38 (113 B.C.).

[3] P. Hoogendijk. 17 (113 B.C.).

[4] P. Hoogendijk. 17 (113 B.C.).

[5] P.Hib. I, 59 (245 B.C.).

[6] P. Sorbonne inv. 391, ll. 15-21 = Hombert, "Quelques papyrus des collections": 652-656.

[7] SB. XXVIII, 16851 (154 or 143 B.C.).

[8] Brian C. McGing, "Illegal salt in the Lycopolite nome", ***AfP*** 48/1(2002): 50.

ذات المصلحة المهنية هي الشرطة وممثلو الإدارة المالية خاصة الأيكونوموس الذي كان معنيًّا بالدرجة الأولى بالإيرادات الحكومية، وليس من المستغرب على الإطلاق رؤية وكيله مشاركًا في هذه القضية. من ناحية أخرى عادةً ما كان كاتب المركز يأتي نائبًا عن الكاتب الملكي، وإن كان الجانب الرئيس من وظيفته هو تسجيل الأراضي والمحاصيل، وبصفته شخصًا من الإدارة المدنية ربما يكون كاتب المركز هو الشخص الوحيد الذي ليس لديه صفة قضائية واضحة في انتهاك احتكار الملح، ولكن من الغريب أننا علمنا من السطر الأخير بالوثيقة أنه حضر جلسة التحقيق اللاحقة لمهرب الملح برفقة منسارخوس الابستاتيس.

كما كانت الإدارة العليا متمثلة في الديوكيتيس دائمًا ما تسدي النصح لبقية الموظفين بالإجراءات الواجب اتباعها للتقليل من عمليات السرقة والتهريب والخسائر التي يتكبدها الملتزمون، ففي صناعة الزيت مثلًا، كان يجب التفتيش على مصانع الزيت والمخازن وإغلاقها، والإبقاء على كميات المواد الخام التي يتم تسليمها للمصانع تحت رقابة صارمة لتقليل السرقات، والحفاظ على الحد الأقصى لعدد معاصر الزيت في العمل، وختم المعاصر المعطلة، وحفظ جميع الأدوات التي تنتمي إلى هذه المعاصر المعطلة في مكان آمن[١].

وقد فرضت الدولة بعض العقوبات في قوانين الدخل على كل من يعتدي على الملتزمين أو ينتهك حقوقهم، ولكن هل أكدت شكاوي الملتزمين تنفيذ هذه العقوبات أم أنها أشارت إلى عقوبات أخرى؟ ففي تجارة الزيت نجد أبوللودوروس ملتزم تجارة الزيت في قرية كيركيوسيريس عاني كثيرًا من الاعتداء الجسدي عليه هو زوجته، كما عانى دائمًا من انتشار جريمة سرقة الزيت وتهريبه في القرية، ورفع عدة شكاوى لمنخيس كاتب القرية، وقام بالتفتيش على هذا الزيت المسروق بنفسه مع بعض موظفي الدولة، وهو الإجراء الذي حددته وثيقة الدخل، وأوضحت حق الملتزم في التفتيش، ولكنها ألقت عليه بعض القيود، حيث نصت على إعطاء الحق للملتزم في التفتيش بوجود مندوب الأيكونوموس أو مراقب الحسابات، كما كفلت له إلزام وجود الموظفين معه وإلا فعليهم دفع ضعف قيمة الزيت المسروق أو المهرب، وعلى الجانب الآخر، ألزمت الملتزم نفسه في حالة عدم إيجاد الزيت المسروق الذي ادعى إخفائه، أن يقسم في داخل أحد المعابد بأن دافعه إلى هذا الإجراء كان نتيجة شكوى مكتوبة وردت إليه حول هذه السرقة، وكانت عقوبة الملتزم الذي يرفض القسم نفس عقوبة الموظف الذي يرفض مرافقته في التفتيش، وهي دفع ضعف قيمة الزيت الذي ادعى أنه مسروق للشخص المتهم بالسرقة وثبتت براءته[٢].

---

[١] نصت تعليمات الديوكيتيس على ما يلي: "يتوجب عليك الاهتمام بجميع النقاط الواردة في المذكرة، ولكن في المقام الأول تلك التي تتعلق بمصانع الزيت، لأنك إذا اهتممت بهم على النحو الواجب، ستزيد قليلاً من البيع في الإقليم، وسيتم إيقاف السرقات. يمكنك تحقيق ذلك من خلال التدقيق في كل مناسبة في المصانع المحلية والمخازن للمنتجات الجافة والسائلة على حد سواء، ومن خلال إحكام غلقها، والتأكد من أن الكميات المسلمة لصانعي الزيت لا تتجاوز ما هو على وشك استخدامه في المعاصر الموجودة في المصانع، ابذل جهدًا للسماح بتشغيل جميع معاصر الزيت إن أمكن، أو إذا لم يكن الأمر كذلك فمعظمهم، واحتفظ بالمراقبة عن كثب قدر الإمكان على الباقي. . . . الأدوات الزائدة عن تلك المعاصر التي لا تعمل يجب أن يتم جمعها وإغلاقها في المخازن، إذا كنت مهملاً (؟) في هذا ... تأكد من أنه بجانب المدفوعات. . . لن تقع في أي ازدراء عادي، لن تتمكن من إزالته بسهولة، إذا أهملت واجبك في هذا لن يزيد شرفك بأي حال". انظر:

P. Tebt. III, 703, ll. 134-164 (3rd cent. B.C.)

[2] P. Rev. Laws. col. 55, ll. 7 – col. 56, l. 13.

ولكن هل يفهم من هذه الوثيقة أنه كان يوجد بعض الأشخاص الذين يقومون بإبلاغ الملتزم عن الزيت المسروق أو المهرب؟ وهل لابد من إبلاغه بشكوى مكتوبة؟ وما هو العائد على هؤلاء الأشخاص من تقديم مثل هذه الشكاوى؟ تشير إحدى الوثائق إلى شكوى أحد الأشخاص إلى رئيس شرطة قرية أوكسيرنخا في قسم بوليمون، ضد بتوبوروس (Petoporos) الذي كان يقوم بتهريب الزيت والخشخاش ὄπιον، ويتهمه بقتل ابنه زينودوروس (Zenodoros)، لأنه أبلغ عنه الشرطة مع ثلاثة آخرين من مهربي الزيت في القرية[١]، ولكن لا توضح الوثيقة هل كان مرسل الشكوى أو ابنه المقتول ملتزمين صناعة أو تجارة الزيت في القرية حتى يبلغوا عن المهربين، أم أنهم سكان عاديون، وإذا كان الابن المقتول قد تقدم بشكوى سابقة إلى رئيس الشرطة، فهذا يعنى علم رئيس الشرطة بهذه الواقعة من قبل، ولكن ما سبب تقاعسه عن أداء مهامة؟ وعلى ذلك فربما كان المشتكي أحد الملتزمين، أو ربما شخصًا عاديًّا من المحتمل أنه يحصل على مكافأة من الملتزم نظير كشفه لهذه الجريمة في حالة ثبوتها، خاصة مع العلم بحصول الملتزم على تعويض عن خسارته.

وأشارت بعض الشكاوى إلى طلب الملتزم بضرورة القبض على المعتدي لينال العقوبة المناسبة (τύχηι τῆς προσηκούσης ἐπιπλήξεως) دون ذكر هذه العقوبة بالتحديد[٢]، والتي لابد أنها كانت محددة في القانون ومعروفة آنذاك، وربما كانت السجن، وهو ما تؤكده وثيقتين تشيران إلى القبض على اثنين من المهربين وإيداعهما في السجن[٣]. بالإضافة إلى عقوبة أخرى وهي طلب بعض الملتزمين أن يدفع المعتدي تعويضًا ماليًّا يساوي قيمة الخسارة التي لحقت به[٤] (πραχθῆι τὰ δηλούμε να βλάβη) . كما طلب بعض الملتزمين إغلاق منزل (τὴν οἰκίαν αὐτοῦ) المعتدي[٥]، ولكن لم توضح هذه الطلبات هل كانت الرغبة في إغلاق منزل المعتدي حتي يتم القبض عليه، خاصة مع إشارة معظم الشكاوى لهروب المعتدين قبل عمليات التفتيش، أم أن الغرض من إغلاق المنزل هو التمهيد لبيع محتوياته من الأثاث وغيرها في المزاد العلني لدفع تعويض الخسارة التي لحقت بالملتزم. ربما يكون السببين معًا، وهو ضمان عدم إيجاد المعتدى لمكان يأوي إليه، وإن كان السبب الآخر هو الأهم بالنسبة للملتزم وهو بيع المنزل ومشتملاته لتعويض خسارته.

وطلب بعض الملتزمين في شكاواهم تغريم المعتدين بالغرامات المستحقة[٦] (τὰ καθήκοντα ἐπίτιμα) سواء لتعويض الملتزم أو لخزانة الدولة، حيث كان التهريب يرتبط بعقوبة الغرامة المالية بالإضافة إلى مصادرة البضائع المهربة، وقد حدد القانون غرامتين ماليتين؛ حيث تعتبر الغرامة الأولى عقوبة عامة تؤول حصيلتها للخزانة العامة، والغرامة الثانية تعويضًا للملتزم عما لحق به من أضرار، وكانت هذه الغرامة تصل إلى خمسة أضعاف الخسارة المترتبة على ارتكاب تلك المخالفة[٧]. كما كان هناك غرامة على من يعتدي على ملتزمي جمع الضرائب، ويذكر

---

[1] SB. XVI, 12671(236 or 211 B.C.) = Hermann Harrauer and Klaas Worp, "Mord und Schmuggel in Oxyrhyncha", ***ZPE*** 40(1980): 139-142.

[2] BGU. VI, 1252, ll. 34-35(2nd cent. B.C.).

[3] P. Hib. I, 59(245 B.C.); P. Sorbonne inv. 391, ll. 15-21(3rd cent. B.C.) = Hombert, "Quelques papyrus des collections de Gand et de Paris": 652-656.

[4] BGU. VI, 1252, ll.35-36(2nd cent. B.C.).

[5] P. Mich. XII, 779, l. 17(192 B.C.).

[6] P. Tebt. III, 709, ll. 17-18(159 B.C.).

٧ إبراهيم نصحي، *تاريخ مصر في عصر البطالمة*، ج٤، ٤٤.

توبنشلاج (Taubenschlag) أن التهرب من دفع الضرائب كان يستوجب تعويضًا للملتزم يساوي ضعف الضرر الذي لحق به[١]، وقد حددت الحكومة قيمة هذه الغرامة وقدرها ٦٠٠٠ دراخمة، وقد ذكرت قيمة هذه الغرامة في وثيقتين؛ الأولى كان الاعتداء على ملتزم جمع الضرائب على الأزهار والذي تعرض للظلم على يد رئيس الشرطة، وطلب الملتزم أن يدفع المعتدي غرامة قدرها ٦٠٠٠ دراخمة كما هو محدد في المرسوم الملكي[٢] κατὰ πρόσταγμα، وفي الثانية شكوى من اعتداء على بعض ملتزمي الضريبة على الملابس إلى أحد المسئولين من أن شخصًا يدعى هيريوس يتهرب من دفع الضريبة ويطالبون أن يدفع نفس الغرامة وهي ٦٠٠٠ دراخمة[٣].

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لشكاوى الملتزمين:

إن انتشار ظاهرة الاعتداء على حقوق الملتزمين تحت الحكم البطلمي يرجع لعدة أسباب، كما نتج عن هذه الظاهرة عدة آثار اجتماعية واقتصادية على الدولة والأفراد سواء كان المقصود بهؤلاء الأفراد هم الملتزمين أنفسهم أو المهربين أو السكان العاديين. وبداية يجب علينا أن نضع في اعتبارنا أن عمليات الاعتداء على الاحتكارات الحكومية من خلال السرقة والتهريب ومبيعات السوق السوداء بطبيعتها لا يوجد لها حصر من قبل الدولة، وأن المصادر الموجودة كلها ذات طبيعة رسمية، وتتعامل فقط مع الجناة الذين تم اكتشافهم أو القبض عليهم نتيجة شكاوى الملتزمين والذين حددوا هؤلاء الجناة بالاسم، وبالتالي لم ينجحوا في إتمام عمليات التهريب، ومن المؤكد أن هناك الكثير ممن لم يكتشفوا ونجحوا في تصريف السلع التي استولوا عليها، وهو ما يشير لكثرة الاعتداء على الاحتكارات الحكومية وانتهاك حقوق الملتزمين.

ويمكن أن نستنتج أهم الأسباب التي أدت إلى كثرة شكاوى الملتزمين، والتي تتمثل في المقام الأول في نظام الاحتكار أو الالتزام الذي وضعه البطالمة لتنظيم الحياة الاقتصادية، حيث كانت طبيعة النظم والقوانين التي وضعها البطالمة لنظام الاحتكار صارمة بشكل كبير، وهي نظم جديدة على المجتمع المصري لم يعتد عليها المصريون بهذه الطريقة، مما جعلهم يضيقون ذرعًا بها، ويحاولون تجاوزها والتحايل عليها بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة.

ومن الجدير بالذكر، إن نظام الاحتكار قد شمل بعض السلع المهمة التي لا يمكن أن يستغني عنها السكان في حياتهم اليومية، خاصة تلك التي تتصل بالسلع الغذائية كالزيت والجعة والملح، لذلك كانت هذه السلع أكثر عرضة للاعتداء من غيرها، في حين كانت السلع الترفيهية بعيدة عن هذا الأمر؛ لأن مستهلكيها كانوا من طبقة اجتماعية تستطيع شراء هذه السلع بسهولة.

كما أن أسعار السلع المحتكرة كانت أيضًا دافعًا مهمًا لعدم التزام السكان بالنظم التي فرضتها الدولة، حيث كانت تباع السلع المهربة والمسروقة بأسعار أقل من تلك الأسعار التي حددتها الحكومة لهذه السلع، وكان المواطن العادي لا يهتم إلا بسعر السلعة في المقام الأول حتى لو كانت أقل جودة، خاصة إن معظم من كانوا يقومون

[1] Taubenschlag, *The Law of Greco-Roman Egypt*, 466-467.

[2] P. Duke inv. 676 (196-195 B.C.) = Bauschatz, "Three Duke Petitions": 189-193.

[3] P. Erasm. I, 5 (mid 2nd cent. B.C.).

بشراء هذه السلع من الفقراء، وبذلك فقد وجدت هذه الظاهرة دعمًا شعبيًّا واسعًا لها يضمن تصريف بضائعها، على خلاف نظام الاحتكار الذي كان لا يحظى بأي شعبية[١].

وأخيرًا، كان ضعف السلطة المركزية في النصف الثاني من عصر البطالمة بعد معركة رفح ٢١٧ ق.م. عاملًا فعالًا في انتشار هذه الظاهرة، وهو ما يظهر من كثرة شكاوى الملتزمين خلال القرن الثاني قبل الميلاد، وأدي هذا الضعف إلى سوء الإدارة المحلية التي فشلت في إحكام قبضتها على السوق الداخلية، وزاد الأمر سوءًا باشتراك بعض الموظفين المعنيين بالحفاظ على نظام الاحتكار في التعدى بأنفسهم على الملتزمين وحقوقهم، كما حدث من الأيكونوموس في صناعة الجعة[٢]، ورئيس الشرطة في حالة الضرائب على الأزهار[٣].

ومن الجدير بالذكر، إن معظم المهربين والتجار غير الشرعيين الذين ذكروا في شكاوى الملتزمين والذين لدينا بعض معلومات عنهم ينتمون إلى طبقات المجتمع الأكثر تواضعًا، حيث نجد بعض أسرى الحرب يعتدون على حق أحد ملتزمي الزيت[٤]، ومزارع ضحى ببعض الخنازير دون الحصول على تصريح بذلك[٥]، وتاجر ملابس يتهرب من دفع الضرائب[٦]. كما نجد بعض الغرباء قاموا بالاعتداء على بعض السلع المحتكرة مثل التراقي الذي كان يهرب الزيت في قرية كيركيوسيريس[٧]، أو الشخص الذي كان من إقليم هيراكليوبوليس وسرق ملابس في قرية تبتونيس[٨]، وعمال تنظيف الكتان الذين انتقلوا للعمل بقرية أخرى وأضروا بلمتزمي القرية[٩]. ونجد أحيانًا شركاء الملتزمين أنفسهم أنفسهم يعتدون على حقوق زملائهم، مثل ملتزم صيد الطيور الذي نصب الشباك واصطاد قبل شركائه[١٠]، وأخيرًا نجد بعض النساء قد شاركت في عمليات الاعتداء على حقوق الملتزمين، حيث تم القبض على إحدى السيدات، وتم الزج بها في السجن بتهمة تهريب الزيت[١١].

كما يُلاحظ أيضًا أن المعابد والكهنة كان لهم دور في الاعتداء على الملتزمين وحقوقهم، إذ نجد أن كهنة أبو منجل بأحد المعابد بإقليم أرسينوي قد اعتدوا على التزام أحد الأشخاص لتجارة زيت العرعر بعدم شراء الزيت من الملتزم، بل حصلوا عليه من مصادر أخرى، كما قاموا بتوزيعه على معابد أخرى مما أضر بدخل الملتزم[١٢]. وفي شكوى أخرى من أبوللودورس تاجر الزيت في كيركيوسيرس، ذكر بها أن تهريب الزيت كان في منزل بالقرب من مزار تؤريس، وأنه عندما حاول القبض على هذا المهرب أغلق باب منزله وباب المعبد بعد الاعتداء على الملتزم،

[1] Rostovtzeff, *The Social and Economic History*, 897-898; Préaux, *L'économie royale des Lagides*, 90.

[2] SB. X, 10260(240 B.C.); P. Mich. XII, 778(193/192 B.C.); P. Mich. XII, 779 (192 B.C.).

[3] P. Duke inv. 676 (196-195 B.C.) = Bauschatz, "Three Duke Petitions": 189-193.

[4] P.Köln. VI, 261 (213 B.C.).

[5] P. Giss. Univ. I, 2 (2nd cent. B.C.).

[6] P. Erasm. I, 5 (mid 2nd cent. B.C.).

[7] P. Tebt. I, 38 (113 B.C.).

[8] P. Tebt. III, 733 (143 –142 B.C.).

[9] P. Rainer Cent. 51 (1st cent,B.C.).

[10] BGU. VI, 1252 (2nd cent. B.C.).

[11] P. Hib. I, 59 (245 B.C.).

[12] Láda, "Enteuxis Concerning Illegal Sale of Cedria": 81-91.

كما ذكر أنه في محاولة ثانية للقبض على المهرب الذي كان يبيع الزيت بالقرب من معبد زيوس بالقرية تعرض للاعتداء هو وزوجته[١]. وإذا كانت المعابد قد حصلت على حق إنتاج بعض الزيوت لمدة شهرين في السنة، فيبدو أن المهربين كانوا يعمدون إلى منطقة حرم المعبد لتسويق منتجاتهم، خاصة إن هذه المناطق كان الوصول إليها أكثر صعوبة لإنفاذ القانون، فضلًا عن حصول بعض المعابد على حق اللجوء، مما يساعد المهربين على سرعة الاختباء بعيدًا عن أيدى الشرطة وموظفي الدولة.

وإذا كان الملتزمون كثيرًا ما وجدوا دعمًا ومساندة من موظفي الدولة في تطبيق القانون، فعلى الجانب الآخر وجد المهربون والمعتدون دعمًا وتأييدًا شعبيًا من السكان، سواء كان هذا الدعم والتأييد بدافع المصلحة الشخصة في الحصول على السلع محل الالتزام بأسعار منخفضة عن الأسعار التي حددتها الحكومة، أو نكاية في النظام الصارم البغيض الذي وضعه البطالمة للسيطرة على السلع الحياتية للسكان. فقد كان الشخص التراقي الذي يهرب الزيت يخبأه في منزل بيتسوخوس تاجر الجلود، ولكن لا نعرف هل كل هذا التاجر يخبأ زيت التراقي لمساعدته أم لمصلحة شخصية بالحصول على أجر نظير ذلك، أو مقابل بيع الزيت المهرب في جلود الأغنام التي يصنعها، كما أشار الملتزم إلى شراء الزيت خلسة من قبل بعض الأشخاص مثل تأيسيس الذي كان يعيش في نفس منزل بيتسوخوس بالإضافة وإلى أحد مربي الأوز وابنته[٢]. وأشار نفس المتلزم في شكوى أخرى لتعرضه للضرب هو زوجته من جماعة من سكان القرية عندما حاول القبض على سيسويس المهرب، وكان من بينهم باوسيريس شقيق سيسويس وبيلليس وديماس ومارون بن تاكونوس وبعض الأشخاص الآخرين الذين لا يعرف أسماءهم[٣].

وقد صاحب عمليات الاعتداء على السلع التي تعاقد عليها الملتزمون مع الحكومة بعض العنف من قبل اللصوص والمهربين على الملتزمين، وأبرز علميات العنف ما ذكر في الوثيقة السابقة من تعرض أبوللودورس تاجر الزيت للاعتداء بالضرب مرتين متتاليتين الأولى من المهرب، والثانية هو زوجته أصيبوا بجروح عندما تعرضوا للضرب بالهراوات من قبل شقيق المهرب وبعض الأشخاص الآخرين[٤]. وقد وصل العنف من قبل بعض المهربين إلى اقتراف جريمة القتل، حيث قام بتوبوروس الذي كان يقوم بتهريب الزيت والخشخاش بقتل زينودوروس؛ لأنه أبلغ عنه الشرطة مع ثلاثة آخرين من مهربي الزيت في القرية[٥]. ومن الملاحظ أيضًا أن المعتدين كانوا في كثير من الأحيان يشكلون مجموعة متحدة لا تقل عن ثلاثة أفراد يشتركون في أنشطتهم غير القانونية[٦]، وربما تدل هذه الأدلة الأدلة إلى تكوين ما يشبه العصابات الإجرامية التي تسعى للحفاظ على أنشطتها غير الشرعية بشتى الطرق، حتى لو وصل الأمر لارتكاب جريمة القتل التي تعد أشنع وأشد عقوبة من جريمة الاعتداء على الاحتكارات الحكومية نفسها.

[1] P. Tebt. I, 39(114 B.C.).

[2] P. Tebt. I, 38(113 B.C.).

[3] P. Tebt. I, 39(114 B.C.).

[4] P. Tebt. I, 39(114 B.C.).

[5] SB. XVI, 12671(236 or 211 B.C.).

[6] SB. XVI, 12671(236 or 211 B.C.); P.Köln. VI, 261(213 B.C.); SB. XXVIII, 16851(154 or 143 B.C.); P. Oxyrhyncha. 24(147 or 136 B.C.).

وعلى الجانب الآخر، يمكن أن نستنتج من شكاوى الملتزمين بعض الآثار الاقتصادية على الدولة والملتزمين أنفسهم، فقد تعرضت المحاصيل الزيتية المُخصصة لانتاج الزيت للسرقة[١]، وبلغت إحدى هذه السرقات إلى مائة أردب من بذور الخروع[٢]، ويمكن أن تنتج هذه الكمية من البذور ما يصل إلى ٢١,٥ متريتس من الزيت (أي حوالي ٨٣٦,٥ لترًا)، بقيمة سوقية تبلغ ١٠٣٢ دراخمة بالسعر الرسمي الذي حددته الحكومة، وهو ما يوضح الخسائر الكبيرة للدولة من هذه السرقة. كما اشتكى أحد الملتزمين من قيام ثلاثة من أسرى الحرب بشراء زيت زيتون وزيت خروع مهرب وبيعه لآخرين، ويطلب إحضار هؤلاء الأشخاص ومحاسبتهم، لتسببهم في خسائر كبيرة للدولة ليس فقط عن هذا العام؛ بل لأنه في حالة عدم القبض عليهم ستستمر سرقة إمدادات العام القادم أيضًا[٣].

وتكبَّد الملتزمون خسائر كبيرة من جراء الاعتداء على التزاماتهم، فقد قدر أبوللودوروس تاجر الزيت في كيركيوسيريس خسارته في شكوتين بعشر تالنتًا وخمسة عشر تالنتًا على التوالي[٤] بإجمالي ٢٥ تالنتًا، وهو ما يعني خسارته حوالي ٨,٧ متريتس (حوالي ٣٤٠ لترًا) من الزيت. وإذا كان الحد الأدنى للاستهلاك اليومي للزيت في العصر البطلمي يقدر باثنين كوتيلا شهريًا لكل شخص[٥]، وقد تم تقدير عدد سكان قرية كيركيوسيريس في أواخر القرن الثاني ١١٠٥ شخصًا[٦]. فإن ما تم تهريبه من الزيت يمكنه تزويد سكان القرية بأكملها بالحد الأدنى من الزيت الزيت لمدة شهر، وهو ما يجسد الخسائر الاقتصادية الكبيرة للملتزم، مما يجعله يذكر في شكوى أخرى أن عمليات تهريب الزيت في القرية قد أصابته بفقر شديد[٧].

وقدر أحد ملتزمي بيع الجعة الخسائر التي لحقت به نتجة ابتزاز الأيكونوموس له إلى ٦ تالنتًا ٣٠٠ دراخمة[٨]، وهو مبلغ كبير قياسًا بالمبلغ الذي دفعه في التزام بيع الجعة مقابل عشرين تالنتًا لمدة عشرة شهور. كما حدد ملتزم صيد الطيور البرية خسارته نتجة اعتداء شريكه في الالتزام بصيد الطيور في وقت غير المتفق عليه بحوالى ٤٠٠ طائر، وقال أن دخله سيتأثر كثيرًا بهذه الخسارة وكذلك دخل الدولة[٩]. وطلب ملتزمو الضريبة على الأزهار تغريم رئيس الشرطة ٦٠٠٠ دراخمة، وتقديم قيمة هذه الغرامة إلى التاج كدفعة ضرائب نيابة عنهما حتى لا يتضرر دخل

[1] P. Cair. Zen. II, 59232, l.7(253 B.C.); P. Col. III, 53(250. B.C.); P. Iand. Zen. 49(250 B.C.); P. Köln VI, 261(213 B.C); SB. XVI, 12813(2nd cent. B.C.).

[2] P. Iand. Zen. 49(250 B.C.).

[3] P. Köln. VI, 261(213 B.C.).

[4] P. Tebt. I, 39(114 B.C.); 38(114/113 B.C.).

[5] Fritz Mitthof, "Das Lebensnotwendige: Grundnahrungsmittel, Rationen und Preise", in: Harald Froschauer and Cornelia Römer (eds.), *Mit den Griechen zu Tisch in Ägypten*, (Vienna: Phoibos, 2006), 26-27.

[6] Dorothy Crawford, *Kerkeosiris: An Egyptian Village in the Ptolemaic Period* (Cambridge: Cambridge University Press, 1971), 124.

[7] P. Tebt. IV, 1094(113 B.C.).

[8] P. Mich. XII, 778(193-192 B.C.); 779(192 B.C.).

[9] BGU. VI, 1252 (2nd cent. B.C.).

الخزانة الملكية[1]، وهذا يعني أنهما قدرا قيمة خسارتهم بهذه القيمة، وهو ما فعله ملتزم الضريبة على الملابس، نتيجة نتيجة تهرب البعض من دفع الضريبة[2].

وعلى الرغم من كل الخسائر التي عانى منها الملتزمون والتي ظهرت جلية من خلال شكاواهم، إلا إن عمليات السرقة والتهريب لم تؤد إلى انهيار نظام الالتزام الذي تسيطر عليه الحكومة، على الأقل حتى نهاية القرن الثاني قبل الميلاد، حيث لا توجد أدلة على إجبار أحد من الملتزمين على التعاقد معها على سلعة أو ضريبة معينة، ومن الواضح أنه تم العثور على المرشحين بسهولة، وإن كان ذلك لا يعني بالضرورة أنه كان نظامًا فعالًا، لكن كلاً من الحكومة والملتزمين حققوا أيضًا أرباحًا كافية تمكنهم من البقاء على الرغم من التجاوزات المتكررة.

خاتمة:

على الرغم من النظم الدقيقة التي وضعها البطالمة لتنظيم الالتزام في مصر إلا إن هذا النظام تعرض للعديد من الاعتداءات، وتجلت تلك الاعتداءات في كثرة شكاوي الملتزمين طوال العصر البطلمي، خاصة في القرن الثاني قبل الميلاد؛ بسبب تراخي قبضة الإدارة المركزية، وعدم سيطرتها التامة على مناحي النشاط الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي والأمني نظرًا لتعدد ثورات المصريين ضد الملوك البطالمة، وقد انتشرت هذه الاعتداءات في العديد من الأقاليم، وكان إقليم أرسينوي أكثر هذه الأقاليم ذكرًا بالوثائق.

تعددت مجالات شكاوى الملتزمين خلال العصر البطلمي، سواء في مجال الصناعة أو التجارة أو جمع الضرائب، وكان الزيت هو أكثر السلع تعرضًا للاعتداء لحاجة الناس اليومية له، وارتفاع أسعاره التي حددتها الدولة، فقد رأينا ملتزم واحد لتجارة الزيت في قرية كيركيوسيريس يرفع أربع شكاوى لكاتب القرية في عام واحد بسبب تعرض إلتزامه للسرقة والتهريب بشكل مستمر. وقد شملت شكاوي الملتزمين سلع أخرى مثل الجعة والورق الملكي والمنسوجات الكتانية والضرائب على الملابس بالإضافة إلى الجلود وصيد الطيور البرية وتجارة اللحوم والضرائب على الأزهار.

كان هناك عدة أسباب لكثرة الاعتداء على حقوق الملتزمين مما دفعهم لرفع شكاواهم للمسؤلين، وتتمثل في النظم الصارمة التي فرضها البطالمة على السكان في بيع وشراء بعض السلع الغذائية اليومية التي لا غني عنها، والتي لم يعتدها المصريون من قبل. بالإضافة إلى أسعار هذه السلع التي حدد تها الحكومة، وكانت مرتفعة بالنسبة للغالبية العظمى من السكان أصحاب المستوى المعيشي المتدني، وذلك مقانة بأسعار السلع المسروقة أو المهربة. فضلًا عن ضعف السلطة المركزية في النصف الثاني من حكم البطالمة والذي كان عاملًا مساعدًا في انتشار هذه الظاهرة.

كانت شكاوى الملتزمين المتضررين تُرفع عادة إلى موظفي الإدارة المالية خاصة الابيميليتيس أو الأيكونوموس، وإذا ما رفعت إلى موظفي الإدارة المحلية أو الشرطة نجد الملتزم يطالب بالقبض على المعتدين وعرضهم أمام أحد موظفي الإدارة المالية؛ وذلك نظرًا لاتصال هذه الجرائم بدخل الدولة، وقد تلقى الملتزمون مساندة ومساعدة هؤلاء الموظفين في كثير من الأحيان، وعلى الرغم من ذلك تعرضوا للاعتداء من هؤلاء الموظفين في حالات أخرى.

[1] Bauschatz, "Three Duke Petitions": 189-193.

[2] P. Erasm. I, 5 (mid 2nd cent. B.C.).

تنوعت أشكال الاعتداءات على حقوق الملتزمين بين سرقة بعض السلع من قبل اللصوص، أو القيام بتهريبها، إما بشكل فردي أو من خلال مجموعات من المجرمين، أو قيام بعض موظفي الدولة بالاعتداء على حقوق الملتزمين، أو تعدي بعض الملتزمين أنفسهم على حقوق زملائهم وشركائهم المتعاقدين مع الدولة.

وقد واجهت الدولة هذه الاعتداءات من خلال سن القوانين التي تنظم عملية الالتزام، وتحديد الموظفين المسئولين عن الإشراف على هذا النظام ومتابعته، واستقبال شكاوى الملتزمين، كما حددت الدولة العقوبات على كل من يعتدي على حقوق هؤلاء الملتزمين، من خلال حق الملتزم في التفتيش على السلع المهربة، والحصول على تعويضات مالية مقابل خسارته، بالإضافة إلى سجن المعتدي ومصادرة أملاكه.

ينتمي معظم المهربين إلى فئات سكانية متواضعة، وكانوا عادة ما يكونون جماعات لا يقل عدد أفرادها عن ثلاثة أشخاص، وقد وجد المعتدون ما يشبه الدعم الشعبي من السكان، الذين قدموا لهم المساندة في بعض الحالات، سواء للمصلحة الشخصية أو بغضًا في الإدارة البطلمية. ولكن صاحب عمليات الاعتداء بعض العنف والضرب تجاه الملتزمين، ووصل الأمر في بعض الحالات إلى حد القتل.

أظهرت شكاوى الملتزمين وجود خسائر اقتصادية كبيرة سواء للدولة أو الملتزمين، وكذلك الحال بالنسبة للمهربين الذين تم القبض عليهم، من خلال دفع الغرامات ومصادرة الأملاك، وقد عاني بعض الملتزمين من الفقر نتيجة خسائهم المتتالية جراء الاعتداء على حقوقهم، وعلى الرغم من انتشار هذه الظاهرة، إلا إن نظام الاحتكار ظل صامدًا طوال عصر البطالمة، ولم تعان الدولة في توفير الأشخاص المتعاقدين معها على التزام معظم السلع المحتكرة.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا- البردي:

- Checklist of editions of Greek, Latin, Demotic and Coptic Papyri, Ostraca and Tablets.

  https://library.duke.edu/rubenstein/scriptorium/papyrus/texts/clist.html

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

- Baetens, Gert, *A Survey of Petitions and Related Documents from Ptolemaic Egypt*, Leuven: Trismegistos, 2020.
- Bauschatz, John, "Three Duke Petitions", ***ZPE*** 152(2005): 187-196.
- Bonneau, Danielle, "Le sacrifice du porc et Liloïtion en Pachôn", ***CdE*** 66(1991): 330-340.
- Browne, Gerald, "P. Hibeh 133: A Reconsideration", ***BASP*** 3, no. 4(1966): 85-88.
- Crawford, Dorothy, *Kerkeosiris: An Egyptian Village in the Ptolemaic Period* Cambridge: Cambridge University Press, 1971.
- Di Bitonto, Anna, "Le petizioni ai funzionari nel periodo tolemaico: Studio Sul Formulario", ***Aegyptus*** 48, no. 1/4(1968): 53-107.
- Farah, Aboulyosr, "Οἱ παρὰ τοῦ οἰκονόμον in Ptolemaic Egypt", ***BCPS*** 4, Issue 1(1987): 91-106.
- Harrauer, Hermann and Worp, Klaas, "Mord und Schmuggel in Oxyrhyncha", ***ZPE*** 40(1980): 139-142.
- Heichelheim, Fritz, "Monopole", ***RE*** 16, 1(1933): 147-199.
- Hombert, Marcel, "Quelques papyrus des collections de Gand et de Paris", ***RBPH*** 4(1924): 633-676.
- Láda, Csaba, "Amphilochios Papathomas: Enteuxis Concerning Illegal Sale of Cedria", ***Tyche*** 30(2015): 81-91.
- McGing, Brian , "Illegal salt in the Lycopolite nome", ***AfP*** 48/1(2002): 42-66.
- Mitthof, Fritz, "Das Lebensnotwendige: Grundnahrungsmittel, Rationen und Preise", in: Harald Froschauer and Cornelia Römer (eds.), *Mit den Griechen zu Tisch in Ägypten*, Vienna: Phoibos, 2006.
- Préaux , Claire, *L'économie royale des Lagides*, Brussels: Édition de la Fondation égyptologique reine Élisabeth, 1939.
- Qandeil, Haytham Alsayed, *The Role of The Epimeletes in The Ptolemaic Administration*, PhD, Ain Shams University, 2021.
- Rostovtzeff , Michael, *The Social and Economic History of the Hellenistic World*, Oxford: Clarendon Press, 1941.
- Sijpesteijn, Pieter, "Ptolemaic Papyri in the Collection of the Erasmus University", ***ZPE*** 40(1980): 123-124.
- Taubenschlag, Rafal, *The Law of Greco-Roman Egypt in The Light of The Papyri*, Warszawa: Herald Square Press, 1955.
- White, John Lee, *The Form and Structure of the Official Petition*, Missoula: Society of Biblical Literature, 1972.

ثالثًا- المراجع العربية:

- إبراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٨.

Ībrāhym Nuṣḥy, tārykh miṣr fy ʿaṣr al-bṭālimah, j3, Al-qāhirah: Maktabat al-Ānjilw al-Miṣrīyah, al-ṭabʿah al-sābiʿah, 1998.

- أبو اليسر عبد العظيم فرح، مهام "الأيكونوموس" عامل المالية فى مصر فى عهد البطالمة: دراسة وثائقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٨٠.

Abū al-ysr Farah, mahām "el-aykwnwmws" ʿāmil elmāliah fý miṣr fý ʿāhd al-bṭālimah, dirash wtha'iqyh, risālit mājs'tir ghair mnšhūrh, Kullīyat al-Ādāb, jāmiʿaẗ ʿayn shams, 1980.

- رضا عبد الجواد رسلان، "الخنازير فى مصر البطلمية والرومانية فى ضوء الوثائق البردية"، مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة ، العدد ٢١(أغسطس ١٩٩٧): ٢٩٣-٣١٨.

Riḍāʿabd el-jawād Raslān, "al-khanāzir fý miṣr el-baṭlamih wa al-rūmānīh fý ḍūʾ al-ūthāʾiq al-brdīh", mjlẗ Kullīyat al-Ādāb jāmiʿaẗ el-manṣwrah, al-ʿdd 21(aghasṭs 1997): 293-318.

- السيد رشدي محمد ياسين، الصيد في مصر في العصرين البطلمي والروماني، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب جامعة الأسكندرية، ١٩٩٤.

El-Said Rwshdī Muḥammad Yāsin, el-ṣayd fý miṣr fý al-ʿṣrīn al-īūnānī wālrūmānī, risālit mājs'tir ghair mnšhūrh, Kullīyat al-Ādāb, jāmiʿaẗ al-āsqandarih, 1994.

- محمد السيد عبد الغني، "أدب المقاومة المصري ضد الاحتلال الأجنبي في العصرين البطلمي والروماني"، مجلة كلية الآداب جامعة الأسكندرية، العدد ١٠٣(٢٠٢٠): ١-٤١.

Muḥammad El-Saidʿabd el-ghanī, "adab el-mwqāūmh el-miṣrī ḍed al-ehtilāl al-ajnabī miṣr fý al-ʿṣrīn al-īūnānī wālrūmānī", mjlẗ Kullīyat al-Ādāb jāmiʿaẗ al-āsqandarih, al-ʿdd 103(2020): 1-40.

- محمد عواد حسين، حركات المقاومة الوطنية في مصر البطلمية، القاهرة، شركة فن للطباعة، ١٩٤٩.

Muḥammad ʿawād ḥwsyn, ḥarakāt al-mwqāwmh al-wṭaniah fý miṣr el-baṭlamih, Al-qāhirah: shrk't fn llṭbāʿah, 1949.